GLOBAL JOURNAL
OF LAW & ECONOMICS

التحديات القانونية
مجلة قانونية اقتصادية دولية

Legal Challenges

رؤية حديثة
لنقل الثقافة القانونية
عبر الحدود

العدد الثامن (مارس - أبريل - مايو) 2023

أؤيد النهضة الشاملة في السعودية وأتمنى أن تقوم دولتنا الحبيبة الكويت بمثلها

رجل الأعمال/ يوسف المرزوق
لعبت جريدة الأنباء دورا بطوليا اثناء الغزو الغاشم

تصدر من دولة الكويت | رئيسة التحرير: أريج حمادة | تصدر كل 3 أشهر

المحتويات

6 | يوسف المرزوق

59 | أريج حمادة

18 | أوليفر كورتي

32 | كوي إل إل بي

32 | أليكس رادكليف وأندرو لوف

36 | الكسندر واج

36 | أميرة إيوانا شعت

36 | ماثيو بيج

ويات

46 | نيكولاس ألون

46 | هيلين لوفر

46 | فان بايل وبيليس

50 | بيكر ماكنزي - فيروشا سوبان

54 | د. هنادي مبارك المباركي

58 | رباب الجوهري

79 | آلاء خليفة

90 | دانة نصر الله

من نحن .....
حوار .....
أخبار .....
رؤية خبراء .....
مقالات .....

التحديات القانونية

هي

مجلة إلكترونية دولية متخصصة في مجال القانون والاقتصاد تنطلق من دولة الكويت. وتعتبر المجلة الأولى من نوعها في السوق الإعلامي الكويتي.

تأسست التحديات القانونية عام 2019 وذلك لمواكبة التطور في القطاع القانوني والاقتصادي تملكها المحامية / أريج عبدالرحمن حمادة – هي رئيسة التحرير وهي أيضا مؤسسة مجموعة التحديات القانونية لأعمال المحاماة والاستشارات القانونية.

التحديات القانونية مجلة دولية تصدر كل ثلاثة شهور باللغة العربية والإنجليزية. تهدف إلى مساعدة القراء المحامين والاقتصاديين والشركات، المهتمين بالتجارة الدولية والاستثمار عبر الحدود والعقود والتحكيم الدولي للاطلاع على كل ما هو حديث من القوانين والقضايا الاقتصادية في مختلف دول العالم؛ حيث تقدم لهؤلاء المهتمين كل شيء في هذا المجال بدءا من الرؤية العملية القابلة للتنفيذ بشأن أحدث الصفقات والقضايا، مرورا بالتطورات التجارية الدولية، إلى التحليل القانوني والاقتصادي وإجراء المقابلات مع محامين ومستشارين اقتصاديين في جميع أنحاء العالم؛ بغية مساعدة القراء في الوصول إلى فهم سابق للسوق التجاري الدولي.

تهتم التحديات القانونية بالقطاع الاستثماري والمصرفي والنفطي والعقاري والتجاري والتأمين والاستثمار الرياضي وقطاع الفاشن والعلامات التجارية، إلى جانب قضايا الإفلاس وإعادة الهيكلة والتمويل.

التحديات القانونية لبنة بارزة في صرح العمل القانوني، برؤية عصرية لنقل الثقافة القانونية عبر القارات.

رجل الأعمال/يوسف المرزوق

«الأنباء» جريدة كل الكويت وعنوانها

المصداقية والحيادية ومرآة الحقيقة

يقف دائماً على قمة النجاح، يعلم جيدا أهدافه ويسعى الى تحقيقها مهما كانت المصاعب والعراقيل، قطع شوطا طويلا لكي يصبح رجل أعمال معروفا ليس فقط على مستوى الكويت ولكن على مستوى الخليج، انه يوسف خالد المرزوق رئيس تحرير جريدة «الأنباء» الكويتية التي تعتبر لسان حال الكويت والكويتيين والمقيمين في آن واحد، لاسيما أنها قامت بدور بطولي أثناء الغزو الغاشم، حيث استطاعت دعم أبناء الوطن في الداخل والخارج.

تحدث المرزوق دون حدود وصرح بما يدور في رأسه بكل شفافية وأريحية، فهذا ليس بغريب عليه، فوالده العم خالد يوسف المرزوق - رحمه الله - علمه الكثير.

من هو يوسف خالد المرزوق من وجهة نظركم؟

أرى أنني شخص عادي طموح يسعى إلى تحقيق أهدافه، يؤمن بنظرية «من تواضع لله رفعه.

أيهما تفضل لقب رجل أعمال أم رئيس تحرير جريدة «الأنباء»؟

بالطبع، رجل أعمال لأنني في الأصل لا أعمل في مجال الصحافة، ولكنني عندما اقتربت من الصحافة أحببتها؛ لأنها مهنة المتاعب والمشقة، دراستي ومهنتي الأصلية في مجال البيزنس وليس الصحافة، فأنا اميل الى الشق التجاري من الأعمال اكثر من الشق الصحافي، ولكنني بفضل الله استطعت الجمع بين الشقين في الوقت ذاته، حيث استطعت

مهنتي الأصلية رجل أعمال وليس صحافياً وأميل إلى الشق التجاري من الأعمال

العقار في المقام الأول ولكن ارتفاع الفائدة الأميركية حسّن وضع الأسهم والودائع

أهتم بمتابعة إيلون ماسك وبيل غيتس ووارن بافيت واقتصادياً دونالد ترامب

النظر الى العالم التجاري عبر نافذة الصحافة.

عبارة معروفة «إرضاء الناس غاية لا تدرك» ولكني أرى ان تلك العبارة لا تنطبق عليكم، فغالبية المجتمع الكويتي يتفق على عائلة المرزوق وما يقدمونه للوطن وللبلد فما السر؟

محبة الناس نعمة من عند الله، والوالد له الفضل الأكبر في تلك النعمة وكذلك كبار عائلة المرزوق، محبة الناس لم تكن نابعة من اسم التجارة أو بسبب الصحافة، ولكن تعزى الى المعاملة الطيبة، حيث ان الوالد علمنا السلوك الطيب، لا شك ان الناس تميل الى المعاملة الجيدة، واسمنا جيد في الكويت وليس لنا أي مشاكل أو عداوات من أي نوع مع أي أحد.

قلتم في أكثر من موضع إن والدكم العم خالد يوسف المرزوق – رحمه الله – هو «مدرستك» ماذا تعلمت من والدك، رحمة الله عليه؟

تعلمت من والدي كل شيء من الألف الى الياء، الوالد علمنا بشكل غير مباشر عندما كنا صغارا لم نكن نعي طريقة تفكيره وآلية تعليمه لنا، فعلى سبيل المثال ونحن أطفال كان يدفعنا الى العمل وكان يصطحبنا الى الشركات، وأرى ان طريقته في التعلم كانت أنجح من التعليم الذي تلقيناه في المدارس والجامعات العالمية؛ لأنني اعتقد ان الحياة تجارب، والتعليم يمنحك المعلومات، ولكن الحياة العملية هي التي تصنع الخبرات في النهاية.

ما أكثر الصفات التي ورثتها من الوالد؟

أتمنى أن أكون قد ورثت صفة «الكرم.

خلال أزمة كورونا لجأت غالبية الصحف الى تسريح عدد من موظفيها وعمالها، ولكن «الأنباء» رفضت هذا السلوك، حدثنا عن الأمر وما الأعباء التي واجهتكم كملاك لتفادي القيام بالأمر؟

أولا، موظفونا ليسوا عمالا ولكنهم أسرتنا وعيالنا ونحن نفتخر بهذا الأمر، لا أنظر الى موظفينا كأنهم يؤدون عملا فقط ولكنهم عائلتنا الكبيرة وأعتقد في حال حدوث قصور من قبلنا تجاههم فإنهم سيفضلون العمل لدى«الأنباء» دون مقابل لمحبتهم تجاه بيتهم الأنباء، لقد اتخذنا قرارا بتقليص المصاريف ولكن دون الاستغناء عن أي فرد من عائلتنا في «الأنباء»، وبالعكس تمت زيادة في الرواتب عقب الأزمة تقديرا منا لدورهم، أما بخصوص المصاعب التي واجهتنا خلال الأزمة فتتصب في القرارات التي اتخذت سواء الاغلاقات او وقف الطباعة، ما ادى الى وقف المدخول الاعلاني للجريدة، ولهذا خلال السنتين الماضيتين

فكرنا كيف ندعم جريدتنا دون مدخول.

الأنباء مرت بالعديد من الأزمات سواء كورونا او أزمة الغزو التي قامت «الأنباء» خلالها بإصدار الجريدة بمال خاص.. حدثنا عن الأمر.

أثناء الغزو كنت صغيرا ولم أكن أدرك الأحداث جيدا ولكن الوالد حدثنا عن «الأنباء» وأنها كانت صوت الكويت في المهجر وأثناء الغزو، حيث كانت تصدر من القاهرة على حساب الوالد الخاص وإلى اليوم مازلت أستمع من الناس عن السيرة الطيبة للجريدة ودورها البطولي خلال الغزو.

تعرف جريدة «الأنباء» بالمصداقية والحيادية، كيف استطعتم تحقيق تلك المعادلة وسط الزخم الإعلامي القائم حاليا؟

الأمر غاية في الصعوبة، فمن السهل في الصحافة وضع أخبار مزيفة وغير صحيحة لاسيما مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وكثرة المنصات الإعلامية، ولكننا في

> أنا شخص عادي طموح يسعى إلى تحقيق أهدافه يؤمن بنظرية «من تواضع لله رفعه»

> طريقة والدي في التعلم ونحن صغار فاقت المدارس والجامعات العالمية

> «الأنباء» تدقق على كل حرف قبل أن تنشر في مواقع «السوشيال ميديا»

محبة الناس نعمة من عند الله والوالد له الفضل الأكبر في تلك النعمة

«الأنباء» كانت صوت الكويت في المهجر وأثناء الغزو حيث كانت تصدر من القاهرة

«الأنباء»ندقق على كل حرف وتتم مراجعة الأخبار أكثر من مرة قبل ان نقوم بنشرها في مواقع السوشيال ميديا، وهذا الأمر غاية في الصعوبة نحن نحرص على سمعتنا ولا نقبل اي خطأ، وهذه وصية الوالد نحن نحرص على مصداقية الخبر ونتجنب اخبار الإثارة، ننقل الخبر بواقعية ومصداقية و«الأنباء» هي الجريدة الوحيدة التي تدخل الى كل بيت فهي مقروءة من كل فئات المجتمع وكل الأعمار، وعرفت بمرآة الحقيقة ولكي نحافظ على هذا اللقب يجب ان نجد ونتعب لكي نصل والأمر ليس سهلا فهو بحاجة الى وقت وجهد مضاعف لكي نتأكد من مصداقية الخبر ولكننا في النهاية عندما نلمس رضا الناس تثلج صدورنا.

إلى أي مدى درجة رضائكم عما تقدمه جريدة «الأنباء»؟

نحن راضون بنسبة كبيرة عما نقدمه وتلك الوطنية لها ثمن فنحن لا نعتمد على الإثارة ولكن لدينا وطنية بحتة، همنا الوحيد هم الوطن والمواطن والمقيم، لا شك اننا نكسب الوطنية مقابل الخسارة المادية، تلك ضريبة ولكننا مستمرون.

أنت رجل أعمال ناجح ليس فقط داخل الكويت ولكن أيضا على مستوى الخليج.. ما وصفة النجاح من وجهة نظرك؟

أعتقد ان الشخص لكي ينجح يجب ان يفشل ويمر بأزمات وخسائر مادية وفشل مشاريع فإذا لم تمر بتلك الأمور فلن تنجح، كما يجب أن يكون لديك أمانة وضمير في عملك، العديد من المشاريع تفشل بسبب عدم مراعاة أصحابها لمشاريعهم.

ما رأيك في سياسة الرئيس الأميركي الحالي ولماذا لم تكن راضيا عن سياسة الرئيس «ترامب»؟

المفروض ان تكون أفضل من الوضع الحالي فأميركا تقود العالم وكان الأجدى أن تكون القرارات أكثر جدوى لاسيما ان العالم يمر بالعديد من الأزمات، منها أزمة روسيا وأوكرانيا والأزمة الاقتصادية وكورونا والأزمة الصحية، أعتقد ان هناك المزيد يجب القيام به، أما بخصوص الرئيس السابق ترامب فأرى انه كان صداميا ولكن عقليته اقتصادية بحتة، حيث ارى انه نهض بالاقتصاد الأميركي ونفذ العديد من

المشاريع وحقق مدخولا جيدا لبلاده، ولكن لا أتفق معه سياسيا، لأنه كان متهورا وصداميا، لم يكن لديه أي ديبلوماسية خاصة حيال حكام الوطن العربي الذين لهم ثقلهم واحترامهم ونحن كشعوب لا نقبل على قادتنا تلك الطريقة في التعامل التي تتسم بالسخرية.

ذكرتم أنكم تتطلعون كرئيس تحرير إلى لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، فما أبرز الأسئلة التي ستوجهونها إليه؟

على سبيل المثال سأستفسر عن قيادة السعودية للمنطقة بشكل عام والوضع الفلسطيني والحرب اليمنية، هناك العديد من البنود التي يكثر الحديث عنها.

ما رأيك في النهضة الشاملة الحادثة في المملكة العربية السعودية؟

أؤيد تلك النهضة بشكل كبير، وأتمنى أن تقوم دولتنا الحبيبة الكويت بخطوات أفضل، لقد تأخرنا وتراجعنا، لقد كنا سباقين في كل المجالات التجارية والسياحية والعمرانية، وأتمنى عودة الكويت إلى سابق عهدها، واليوم مع الأسف أصبحنا في آخر مصاف الدول المتطورة، ولهذا أرى أن السعودية اتخذت قرارات سليمة وثابتة ستكون بمنزلة وقود محفز لباقي دول الخليج، السعودية ستصبح وجهة

للسياحة العالمية وأرى أننا سنتجه كدول الخليج إلى هناك.

ما القرارات التي ترى ضرورة تفعيلها في الكويت؟

يجب إعادة النظر في قوانين الاستثمار والسياحة، كنت دائما أؤيد مشروع الجزر «مشروع الشمال» لأنه كان مشروعا سياديا واقتصاديا وحماية للكويت، وحاليا لا نسمع عن أي مشاريع تذكر باستثناء مشروع الخيران، وذلك بسبب القرارات والقوانين غير المفعلة، وبسبب بطء سير العمل في الدوائر الحكومية.

هل تؤيد فكرة دخول الشركات الأجنبية ومشاركتها في تنفيذ المشاريع الحكومية؟

لا توجد دولة في العالم تعتمد بشكل كلي على شركاتها المحلية، لا بد من وجود خليط من شركات ذات خبرة وعراقة، ولكن عندما أنفذ مشروعا ضخما يجب ألا تقوم جهة واحدة بتنفيذه، يجب الاستعانة بمستشار عالمي وأعتقد أن هذا ما سيُنجح المشاريع.

بالعودة مرة أخرى إلى مجال الصحافة كيف تنظر إلى مستقبل الصحافة المحلية لاسيما الورقية؟

إنها حرب ونحن سنويا كجريدة «الأنباء» نقوم بعمل دراسات مع شركات عالمية للوقوف على مستقبل الجرائد الورقية، وأنا أرى من وجهة نظري أن الصحافة الورقية بدأت تتراجع إلى حد ما، ولكن المشكلة الكبرى تكمن في ضعف الوضع، وما زاد الوضع سوءا أزمة كورونا، الوضع لم يكن محليا بل عالميا، بيد أن المؤشرات تؤكد أن الورقي موجود ولكن بشكل أضعف.

> الرئيس السابق ترامب أرى أنه كان صدامياً ولكن عقليته اقتصادية بحتة

> يجب إعادة النظر في قوانين الاستثمار والسياحة وأتمنى عودة الكويت إلى سابق عهدها

أيهما أفضل للاستثمار حاليا الأسهم أم العقار؟

العقار في المقام الأول ولكن حاليا أرى أن الفائدة الأميركية حسنت من وضع الأسهم والودائع، لأنه كلما زادت الفائدة الأميركية زادت فوائد الودائع ما حدا بالبعض إلى شراء الأسهم، ولكن العقار دائما متميز.

من هو رجل الأعمال الأبرز والمفضل لديكم على مستوى العالم؟

هناك العديد ولكنني أفضل إيلون ماسك وبيل غيتس ووارن بافيت واقتصاديا دونالد ترامب، ولكن كلهم أغنياء العالم وهم مجانين، وهذا سبب رئيسي لنجاحهم.

ما أحبّ الهوايات المفضلة لدى يوسف خالد المرزوق؟

أحب السفر والبحر والطعام والأفلام، ولكن مع الأسف أغلب وقتي في الكويت بسبب كثرة الأعمال، لا أتمكن من ممارسة هواياتي، ولكن وقت السفر أستطيع القيام بالأمر.

كلمة أخيرة؟

أشكركم والسادة القراء، وأعيد وأكرر جريدة «الأنباء» جريدتكم وجريدة كل الكويت.

سمو ولي العهد الشيـــخ مشعـــل الاحمـــد يلتقـــي الرئيـــس الصينـــي بمقر إقامته بالرياض

التقى ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله مساء اليوم فخامة الرئيس شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية الصديقة وذلك في مقر إقامة فخامته بمدينة الرياض.

وقد نقل سموه حفظه الله في مستهل اللقاء تحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه لفخامته.

هذا وتناول اللقاء استعراض العلاقات الثنائية التاريخية التي تربط البلدين والشعبين الصديقين والسبل الكفيلة بدعمها وتنميتها في شتى المجالات بما يسهم في تحقيق المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة ورفع مستوى الرفاه للشعبين الصديقين وتعزيز سبل التقدم والتنمية والسعي لتوطيد الشراكة الاستراتيجية لترسيخ آفاق التعاون القائم.

كما تطرق اللقاء إلى بحث أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وتبادل وجهات النظر بشأن القمتين الخليجية والعربية الصينية المقامتان في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

هذا وساد اللقاء جو ودي عكس عمق العلاقات الطيبة بين البلدين وروح التفاهم والصداقة التي تجمع دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية.

حضر اللقاء معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب محمد الرشيد ومعالي وزير الخارجية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح ومدير مكتب سمو ولي العهد الفريق متقاعد جمال محمد الذياب ووكيل الشؤون الخارجية بمكتب سمو ولي العهد مازن عيسى العيسى وسعادة سفير دولة الكويت لدى جمهورية الصين الشعبية صادق محمد معرفي.

الكويت تطلق قمرها الصناعي الأول "كويت سات 1" للفضاء

أطلقت الكويت القمر الاصطناعي الكويتي الأول "كويت سات 1" إلى الفضاء، من قاعدة "كيب كانافيرال" للقوات الجوية بولاية فلوريدا الأمريكية وذلك عبر صاروخ "فالكون 9" التابع لشركة "سبيس إكس".

وذكرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أنه تم التأكد من جاهزية محطة استقبال المعلومات والصور الأرضية في المبنى الشمالي من كلية العلوم في جامعة الكويت لالتقاط إشارات "كويت سات 1" بعد وصوله إلى مداره حول الأرض.

ويأتي المشروع التابع لجامعة الكويت والممول من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحت شعار "الكويت إلى الفضاء" بعد عمل دؤوب استمر ثلاث سنوات وبفريق كويتي شاب.

وهدف المشروع إلى بناء قدرات الفريق في مجال بناء وتصميم إدارة الأقمار الاصطناعية وإكسابهم الخبرات التدريبية والميدانية اللازمة كما أشير إلى أن المشروع يهدف إلى تدريب الشباب الكويتي في هذا المجال

وجاء في النبأ أن المحطة في كلية العلوم بجامعة الكويت، حيث سيتم إرسال البيانات والصور بعد وصول القمر الصناعي للفضاء ، جاهزة ، كما أشير إلى أن القمر الصناعي Sat-1 هو أحد مشروعات الجامعة والتي تحمل شعار "الكويت تذهب إلى الفضاء".

أوليفر كورتي

محامي ألماني

يجب أن يكون الوكلاء والموزعين التجاريين الذين يبيعون المنتجات للمصنعين الأوروبيين في منطقة الخليج

على دراية بما يلي:

هناك علاقات تجارية نشطة بين دول منطقة الخليج والاتحاد الأوروبي. عند توزيع المنتجات غالبًا ما يستخدم المصنعون الأوروبيون إما وكلاء أو موزعين مقيمين في منطقة الخليج وبالتالي يعرفون الأسواق الإقليمية ولديهم جهات الاتصال اللازمة للتوزيع الناجح. إذا تم استخدام وكيل تجاري فسوف يقوم فقط بالوساطة بين الشركة المصنعة الأوروبية والعميل؛ ومع ذلك فإن الوكيل التجاري نفسه لا يصبح طرفًا متعاقدًا في عقد البيع. يختلف الوضع مع الموزعين: فهم يشترون المنتجات باسمهم ولحسابهم الخاص من الشركة المصنعة الأوروبية ويبيعونها باسمهم ولحسابهم الخاص للعملاء في منطقة الخليج.

قبل أن توافق شركة من دول الخليج على العمل كوكيل تجاري أو موزع وإبرام عقد مقابل مع الشركة المصنعة الأوروبية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للجوانب المختلفة ولا سيما الجوانب القانونية.

غالبًا ما تطلب الشركة المصنعة الأوروبية من الموزع قبول أن تكون المحكمة أو هيئة التحكيم في الاتحاد الأوروبي هي جهة الاختصاص التي يجب أن تفصل في أي نزاعات قد تنشأ بين الأطراف. علاوة على ذلك يُطلب دائمًا أن تقوم هذه المحكمة أيضًا بتطبيق قانون دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال القانون الألماني أو الفرنسي. غالبًا ما يكون هناك استعداد ضئيل جدًا أو معدوم للتفاوض بشأن هاتين النقطتين من جانب المصنعين الأوروبيين. بالنسبة للوكيل التجاري أو الموزع الموجود في منطقة الخليج فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان يمكنه قبول هذا أم لا. ومع ذلك غالبًا ما يعني الرفض الشديد أن العقد لن يدخل حيز التنفيذ نتيجة لذلك.

هل الاتفاق على اختصاص محاكم الدولة الأوروبية مقبول؟

من حيث المبدأ يمكن للمرء أن يجيب على هذا السؤال بالإيجاب. تتمتع المحاكم في أوروبا بسمعة طيبة، والقضاة مدربون تدريباً جيداً ويعتبرون محايدين. ومع ذلك هناك اختلافات من بلد إلى آخر. قد يكون من المفيد إلقاء نظرة على تصنيف مشروع العدالة العالمية ("WJP Rule of Law Index®") (https:\\world-justiceproject.org\rule-of-law-index\global\2022\table) مما يعطي على سبيل المثال مؤشرات على مشاكل الفساد في البلدان المعنية. تسع من الدول العشر التي حصلت على

أفضل الدرجات في هذا المؤشر موجودة في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ألمانيا وهولندا والسويد.

في حالة نشوء نزاع قانوني وفي حالة فوز شركة التوزيع من منطقة الخليج بالقضية فإن الحكم الصادر عن محكمة في أوروبا سيكون قابلاً للتنفيذ أيضًا في الاتحاد الأوروبي بأكمله. ما إذا كان مثل هذا الحكم قابلاً للتنفيذ أيضًا في منطقة الخليج هو مسألة أخرى. على سبيل المثال هناك خلاف حول ما إذا كان الحكم الألماني سيكون قابلاً للتنفيذ في الكويت. ربما لن تكون قابلة للتنفيذ في دولة الإمارات العربية المتحدة لكنها ستكون قابلة للتنفيذ في نطاق قواعد مركز دبي المالي العالمي. لذلك من المحتمل أن ترتكب شركة ألمانية خطأ إذا وافقت في العقد على أنه يجب أن يكون للمحكمة الألمانية الاختصاص إذا لم يتم ضمان قابلية الإنفاذ في وقت لاحق. من وجهة نظر الوكيل التجاري أو الموزع من منطقة الخليج يمكن أخذ وجهة النظر هذه في الحسبان كاعتبار تكتيكي.

هناك سؤال آخر في هذا السياق وهو ما إذا كانت شركة التوزيع على الرغم من اختيار جهة الاختصاص في الاتفاقية لا يزال بإمكانها رفع دعوى في محكمة محل إقامتها على سبيل المثال في قطر. رأي المحاكم الأوروبية في هذا هو أن هذا غير مسموح به. ومع ذلك قد يكون القانون المحلي في الدولة الخليجية المعنية يسمح بذلك في حالة النزاعات الناشئة عن عقود التوزيع. ربما يكون هذا هو الحال في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال (على الأقل وفقًا لأميرلر في مارتينيك/سيملر/فلوهر، دليل قانون التوزيع الطبعة الرابعة 2016 § ٧٣ هامشي رقم ٢٩ وكلايبر في قانون الأعمال الدولية 2009 ص 154 - 158).

هل من المقبول الاتفاق على اختصاص محكمة التحكيم الأوروبية؟

بشكل عام سيتمكن المرء من الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب أيضًا.

محاكم التحكيم هي مؤسسات خاصة تمارس الاختصاص القضائي. قرار المحكمين له نفس تأثير حكم محكمة الدولة. تتمثل ميزة التحكيم الدولي على وجه الخصوص في أن قرارات التحكيم قابلة للتنفيذ دوليًا في معظم الدول بما في ذلك جميع دول الاتحاد الأوروبي وكذلك جميع دول منطقة الخليج حيث أنها جميعًا موقعة على اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها. ("اتفاقية نيويورك"). والدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على الاتفاقية هي العراق.

ومع ذلك هناك اختلافات كبيرة في التكلفة بين مختلف مؤسسات التحكيم؛ لذلك قبل التوقيع على اتفاقية التحكيم من المنطقي التحقق مما إذا كانت مؤسسة التحكيم التي اختارها المُصنع الأوروبي مكلفة بشكل خاص. يمكن مواجهة التكاليف الباهظة عن طريق صياغة اتفاق التحكيم بطريقة يتم فيها فرض إجراء فعال بشكل خاص على المحكمين. في هذا السياق ما يسمى بـ "قواعد براغ" ("قواعد السلوك الفعال للإجراءات في التحكيم الدولي" المتاحة على

الإنترنت على https:\\praguer-rules.com) والتي يمكن الإشارة إليها في اتفاقية التحكيم يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة.

نظرًا لأن كل طرف - كقاعدة عامة - يختار محكمًا واحدًا ويقوم هؤلاء المحكمون المعينون من قبل الطرفين (أحيانًا أيضًا مؤسسات التحكيم) بتعيين رئيس هيئة التحكيم لا يساور الأطراف القلق عادةً حيال أن هيئة التحكيم لن تكون مستقلة أو نزيهة. إذا اتفق الطرفان على هيئة التحكيم التابعة لمعهد التحكيم الألماني (DIS) على سبيل المثال فإن هذا لا يعني أي ميزة خاصة للطرف الألماني؛ حيث إن المحكمين أنفسهم مستقلون وغير متحيزون والمؤسسة التي تجري الإجراءات بموجب قواعدها ليس لها أي تأثير على الطرف الذي يقرر المحكمون لصالحه.

هل من المقبول اختيار القانون الموضوعي الأوروبي؟

إذا لم ينص الطرفان في اتفاقية التوزيع على القانون الذي سيتم تطبيقه، فعادة ما تطبق المحكمة الأوروبية قانون الدولة التي يكون فيها الوكيل التجاري أو الموزع المعتمد محل إقامته المعتاد (المادة 4 من لائحة روما الأولى). إذا لم يكن هناك نص في العقد فعادة ما يتعين على المحكمة الأوروبية التي رفعت أمامها الدعوى تطبيق قانون الكويت أو الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال.

ومع ذلك في معظم الحالات (كما هو مذكور أعلاه) سيطالب أطراف العقد بتطبيق قانون محل إقامتهم. إذا كان لدى الشركة المصنعة مكتبها المسجل في ألمانيا، لذلك فإنه سيطالب في

إذا كان الوكيل التجاري سيعمل خارج الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال في دول الخليج يمكن للأطراف استبعاد مثل هذه المطالبة.

الغالب بضرورة تطبيق القانون الألماني. هل هذا مقبول من وجهة نظر الشركة التي تنتمي لإحدى دول الخليج؟ بشكل عام الجواب نعم. هذا ينطبق بشكل خاص على عقود الوكالة التجارية لأن قانون الوكالة التجارية في جميع الدول الأوروبية صديق للغاية للوكلاء التجاريين.

من العيوب (بالطبع) أن هذا القانون الأجنبي لن يكون معروفًا لتاجر الموزع المعتمد من سلطنة عمان أو الوكيل التجاري من البحرين. غالبًا ما تكون الجهود المبذولة لتحديد هذا القانون الأجنبي وتحليله بالتفصيل قبل إبرام العقد عالية جدًا. فيما يتعلق بعقود الوكالة التجارية (مع ذلك) هناك ميزة كبيرة واحدة على الأقل: جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديها قانون وكالات تجارية مشابه جدًا؛ ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هناك توجيهًا أوروبيًا يحدد بالتفصيل النسبي لجميع الدول الأعضاء الأحكام القانونية التي يتعين عليهم اعتمادها لتنظيم علاقات الوكالات التجارية (متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط: https:\\eur-lex.eu-ropa.eu\legal-content\EN\TXT\uri=CELEX-؟\HTML:31986L0653&from=DE).

قانون الوكالة التجارية هذا مناسب جدًا للوكيل التجاري. على سبيل المثال هناك حد أدنى من فترات الإشعار والتي تعتمد مدتها على مدة العقد؛ بالإضافة إلى ذلك يحق للوكيل التجاري الحصول على تعويض أو سبل انتصاف بموجب شروط معينة إذا كان من الممكن إنهاء العلاقة التعاقدية. يمكن أن تكون هذه المطالبة عالية جدًا في ألمانيا تصل تقريبًا إلى متوسط العمولة السنوية المحسوبة على أساس متوسط السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك إذا كان الوكيل التجاري سيعمل خارج الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال في دول الخليج يمكن للأطراف استبعاد مثل هذه المطالبة. يجب على الوكلاء التجاريين ومستشاريهم القانونيين إيلاء اهتمام خاص لهذا: إذا كان العقد ينص على مثل هذا الاستبعاد فيجب الاعتراض عليه ويجب الإصرار على حذف هذه الجملة. يمكن تبرير ذلك جيدًا بالقول إن الوكيل التجاري يوافق من حيث المبدأ على قبول القانون الأجنبي (مثل الألماني) ولكن بعد ذلك فقط في مجمله. من ناحية أخرى لا يمكن قبول نهج الانتقاء الذي يسمح للمصنع بالاختيار. يمكن أن يقترن ذلك بالاقتراح القائل بأنه بخلاف ذلك ينبغي تطبيق

قانون بلد الوكيل على سبيل المثال قانون الكويت.

ومع ذلك لا يحدد توجيه الاتحاد الأوروبي جميع التفاصيل، حيث يحدد الحد الأدنى من المعايير المطبقة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتذهب بعض الدول إلى ما هو أبعد من هذه المعايير الدنيا. مرة أخرى ألمانيا هي أحد الأمثلة: بموجب القانون الألماني كان للوكلاء التجاريين دعاوى معلومات بعيدة المدى ضد الشركة المصنعة. على سبيل المثال يمكن للوكيل التجاري في أي وقت أن يطلب من الشركة المصنعة إنتاج ما يسمى مستخلص الكتاب. هذا المستخلص من الكتاب عبارة عن قائمة مفصلة ومنظمة لجميع المعاملات التجارية التي كان للوكيل التجاري أو ربما يحق له الحصول على عمولة؛ ويجب أيضًا تضمين الحالات المشكوك فيها. في ألمانيا يتم منح الوكلاء التجاريين حماية إضافية من خلال تطبيق قانون صارم للغاية بشأن الشروط والأحكام العامة (GTC). الشروط والأحكام العامة هي أحكام تعاقدية تمت صياغتها مسبقًا لعدد من العقود ولم يتم التفاوض بشأنها بشكل فردي. غالبًا ما تكون عقود التوزيع - إن لم يكن دائمًا تقريبًا - شروطًا وأحكامًا عامة بهذا المعنى. السمة الخاصة للقانون الألماني فيما يتعلق بالشروط والأحكام العامة هي أنه ينص على مراجعة المحتوى. الأحكام التي - في رأي المحكمة - تضر بشكل غير معقول بالوكيل التجاري بما يتعارض مع حسن النية تعتبر باطلة. غالبًا ما تكون السوابق القضائية صارمة للغاية على حساب الشركة المصنعة. بشكل عام يؤدي هذا في كثير من الأحيان إلى نتيجة مفادها أن الأحكام الواردة في اتفاقية الوكالة التي تعتبر غير عادلة غير فعالة وبالتالي يمكن قبول الاتفاقية المقدمة في كثير من الأحيان حتى إذا كانت الأحكام الفردية لا تبدو متوازنة.

في حالة عدم وجود اتفاقية وكالة ولكن سيتم إبرام اتفاقية توزيع لا ينطبق توجيه الاتحاد الأوروبي المذكور أعلاه. لذلك يختلف الوضع القانوني في هذا الصدد أيضًا في جميع دول الاتحاد الأوروبي. ينطبق هذا (على سبيل المثال) على فترات الإشعار أو على مسألة ما إذا كان يمكن أن تنشأ مطالبة بالتعويض أو الانتصاف في ظل ظروف معينة. بموجب القانون البلجيكي أو الألماني أو النمساوي (على سبيل المثال) قد يكون للموزع مثل هذه المطالبة. من ناحية أخرى بموجب القانون الإيطالي أو البولندي ليس هذا هو الحال، حيث يعتمد الأمر أكثر على تفاصيل قانون كل دولة على حدة. إذا كان القانون الألماني قابلاً للتطبيق فإن القانون الصارم بشأن الشروط والأحكام العامة والذي تم وصفه أعلاه ويحمي أيضًا الموزع المعتمد ينطبق أيضًا. ومن المثير للاهتمام أيضًا للموزعين أن الشركات المصنعة غالبًا ما تكون ملزمة بإعادة شراء البضائع المخزنة بعد انتهاء العقد والتي كان على الموزع استلامها وفقًا للعقد، حتى إذا كان العقد لا يذكر أي شيء عن مثل هذا الالتزام بإعادة الشراء (هذا هو الحال على سبيل المثال في ألمانيا والنمسا ولكن ليس في بولندا وجمهورية التشيك).

المؤلف أوليفر كورتي محامٍ ومتخصص معتمد في القانون التجاري وقانون الشركات ومقره هامبورغ بألمانيا. وهو شريك في شركة المحاماة إس كيه يو شوارتز ومتخصص في القانون التجاري الدولي وقانون التوزيع فضلاً عن التقاضي والتحكيم في هذه المجالات. شارك في تأليف ويستفال/كورت وفيرتريبسريخت ("قانون التوزيع") الطبعة الثانية 2023 كارل هيمانز فيرلاغ/ولترز كلوير (باللغة الألمانية) ومؤلف للعديد من المنشورات القانونية الأخرى. أوليفر كورتي هو رئيس دائرة التحكيم في هامبورغ. ومن بين أمور أخرى مصنف/معترفًا به من قبل شامبرز (Chambers) وليجال 500 (The Legal500) وبست لوير (Best Lawyer).

خطط إنشاء مجلس استثمار صيني خليجي

السعودية.. انطلاق أعمال القمة الخليجية الصينية

انطلقت القمة الخليجية الصينية في الرياض برئاسة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وذلك على هامش زيارة الرئيس الصيني شي جينبيغ للمملكة العربية السعودية

في إطار القمة الخليجية الصينية تم التوقيع على سلسلة من الصفقات الإستراتيجية وعقد الرئيس الصيني اجتماع قمة آخر مع قادة دول عربية. وأكد شي خلال الاجتماعات على مواصلة الصين استيراد النفط بكميات كبيرة من دول الخليج، كاشفا عن خطط إنشاء مجلس استثمار صيني خليجي.

وقد جاء في البيان لأول قمة خليجية صينية في العاصمة السعودية الرياض برئاسة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، وحضور الرئيس الصيني شي جين بينغ، وقادة دول مجلس التعاون الخليجي،

"اتفاق القادة على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس

التعاون الخليجي والصين، ودفعها نحو آفاق جديدة واعتماد خطة العمل المشترك للفترة القادمة (2023 - 2027) لتحقيق ذلك".

وأكد البيان "دعم الصين لجهود دول المجلس لحماية سيادتها ووحدة أراضيها والحفاظ على أمنها واستقرارها وتحقيق التنمية"، مشيرا إلى "التزام المجلس بمبدأ الصين الواحدة ودعمه جهود الصين لتنمية اقتصادها وصيانة سيادتها وسلامة أراضيها".

كما أكد القادة "أهمية مواصلة تعميق التعاون بين الجانبين في مجالات الطاقة والتجارة والفضاء والصحة، والعمل على ضمان مرونة سلاسل الإمدادات وأمن إمدادات الغذاء والطاقة"، حسب البيان.

وتعد السعودية أكبر مورد للنفط للصين، وأكد البيان المشترك على أهمية استقرار السوق العالمية والتعاون في مجال الطاقة، مع السعي لتعزيز التجارة غير النفطية وزيادة التعاون في الطاقة النووية لأغراض سلمية.

علامة فارقة

قال الزعيم الصيني إن زيارته، التي سيلتقي خلالها بزعماء آخرين من منطقة الخليج وسيحضر قمة أوسع مع أعضاء جامعة الدول العربية ، تمهد لما وصفها بأنها "حقبة جديدة" في العلاقات.

ونقلت وزارة الخارجية عن شي قوله "تتطلع الصين إلى العمل مع السعودية والدول العربية لتحويل القمتين إلى علامة فارقة في تاريخ العلاقات الصينية العربية والعلاقات بين الصين ودول

مجلس التعاون الخليجي، والارتقاء بهذه العلاقات إلى آفاق جديدة".

وقبيل القمتين، أجرى شي محادثات ثنائية مع ولي عهد الكويت سمو الشيخ مشعل الجابر الصباح، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ورئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان، والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وقال دبلوماسيون إن الوفد الصيني سيوقع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدة دول، بالإضافة إلى السعودية التي وقعت مذكرة تفاهم مع شركة هواوي بشأن الحوسبة السحابية وبناء مجمعات عالية التقنية في المدن السعودية.

وشاركت شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة في بناء شبكات الجيل الخامس في معظم دول الخليج

"دعم الصين لجهود دول المجلس لحماية سيادتها ووحدة أراضيها والحفاظ على أمنها واستقرارها وتحقيق التنمية"

أبدعت قطر

نعم لم تكن مجرد بطولة هو حلم وتحقق بطريقة تاريخية غير مسبوقة، بطولة كأس العالم المقامة في قطر اتفق الجميع على انها بطولة تاريخية و الاكيد ان ذلك لم يأتي الا بعد التخطيط الصحيح و اختيار الكفاءات لوضع هذا التخطيط و التنفيذ فاصبحت قطر في الصدارة والجميل ان هذا الامر لن يكون على قطر فقط بل سينعكس ايجابا على الدول العربية والخليجية في المستقبل، أو قد ثنى جاني إنفانتينو، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، على نجاح دولة قطر في استضافة كأس العالم FIFA قطر 2022

أعرب جاني إنفانتينو عن بالغ سعادته وفخره بالتنظيم المبهر لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022

وعدّ رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم نفسه جزءً لا يتجزأ من المنطقة العربية التي احتضنت البطولة الأكبر في العالم للمرة الأولى في تاريخها.

كما أشاد إنفانتينو بالأجواء المثالية للبطولة العالمية مشيرًا أنّ الجماهير التي توافدت على دولة قطر لمتابعة كأس العالم FIFA استمتعت واطلعت على الثقافة القطرية والحضارة

العربية في ظل بيئة آمنة ورائعة.

استطاعت قطر خلال هذه الفترة ان تفرض الثقافة العربية الاسلامية والخليجية بطريقة رائعة وجميلة جدا بما فهيا الازياء التراثية من البشت والدشداشة والغترة وكيف استطاعت ان تجمل هذه الازياء التقليدية في عيون الغرب فالبعض منهم من شدة اعجابه اصبح يتقن ارتدائها بشكل راقي و جميل و كأنه رجل خليجي فعلا لذلك اتوقع سيكون للدشداشة والغترة والبشت في المستقبل مكان في صيحات الموضى و الفاشن لدى دور الازياء العاملية

شكـــرا قطـــــر

شكـرا تميـم المجـــد

رفعتـــوا رؤسنـــا أمـــام الجميـــع

إرشادات محكمة الاستئناف بشأن التزامات حسن النية في اتفاقيات المساهمين

أليكس رادكليف وأندرو لوف

كولي إل إل بي

مقدمة:

في حكمها في قضية مجموعة ري كمباوند فوتونيك المحدودة، قدمت محكمة الاستئناف إرشادات مفيدة حول نطاق التزامات حسن النية في اتفاقية المساهمين.

تتعلق القضية بعزل اثنين من أعضاء مجلس الإدارة من قبل غالبية المساهمين مما دفع مساهمي الأقلية إلى تقديم التماس بشأن التحيز غير العادل؛ ووجد القاضي في الدرجة الأولى أن أعضاء مجلس الإدارة كان يشغلون مناصبهم وأن غالبية المساهمين لا يحق لهم التصويت لإقالتهم على الرغم من عدم وجود شروط في اتفاق المساهمين في هذا الصدد.

ومع السماح باستئناف غالبية المساهمين أكدت محكمة الاستئناف أن معنى التزام حسن النية يجب أن يتم تحديده بشكل موضوعي من خلال الشروط الصريحة والضمنية للعقد الذي يحتوي على هذا الالتزام. كان عدم وجود أي بند أو شرط يمنع غالبية المساهمين من عزل أعضاء مجلس الإدارة قاتلاً للالتماس المقدم.

معلومات أساسية

تعتبر وقائع القضية معقدة ووردت في أكثر من 300 فقرة في قرار المحكمة الابتدائية؛ ونعرض فيما يلي بالضرورة ملخص مكثف للغاية لأبرز النقاط.

كانت مجموعة ري كمباوند فوتونيك المحدودة ("الشركة") وسيلة للتسويق المقصود للبحث الأكاديمي من قبل الرئيس التنفيذي الدكتور ساكس، إلى زرنيخيد الغاليوم وتكنولوجيا الكريستال السائل؛ وكان الهدف من استخدام هذه التكنولوجيا يتمثل في تصنيع أجهزة عرض صغيرة جدًا ("بيكو").

تلقت الشركة استثمارات كبيرة من ثلاث شركات تمتلك مجتمعة 93% من المساهمة ("المستثمرون"). أما النسبة المتبقية البالغة 7% من الأسهم فكانت مملوكة من قبل الدكتور ساكس والسيد فولكنر (رئيس الشركة) و 68 من المساهمين الآخرين ("الأقلية").

تضمن النظام الأساسي للشركة الأحكام التالية المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة:

7-1: وفقًا للبند 3-7 يجب أن يكون الحد الأقصى لعدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يشغلون المنصب في وقت واحد ستة أعضاء.

7-2: يحق للمستثمر (ولكن ليس الالتزام) تعيين والاحتفاظ بعدد اثنين من هؤلاء الأعضاء في المنصب ("أعضاء المستثمرين").

7-3: إذا قرر مجلس الإدارة زيادة الحد الأقصى لعدد أعضاء مجلس الإدارة بما يتجاوز ستة أعضاء يحق للمستثمر (ولكن ليس الالتزام) تعيين والاحتفاظ بمدير إضافي واحد في المنصب لكل عضوين إضافيين من غير المستثمرين يتم تعيينهما.

7-8: ... يجب أن يكون النصاب القانوني لقرارات الأعمال في أي اجتماع لمجلس الإدارة هو ثلاثة أعضاء على أن يكون من ضمنهم (بقدر ما يبقى كل منهم مديرًا) [السيد فولكنر] و [دكتور ساكس] إذا تم تعيين واحد أو أكثر كعضو للمستثمر.

7-13: ..... القرارات التي تنشأ في أي اجتماع للمديرين يتم البت فيها بأغلبية الأصوات على أن يكون من ضمنهم كل من [السيد فولكنر] و [دكتور

ساكس] في جميع الأوقات ويشكلان جزءًا من تلك الأغلبية...".

تضمنت اتفاقية المساهمين الحكم التالي فيما يتعلق بتعاملات المساهمين مع أنفسهم ومع الشركة: "يتعهد كل مساهم تجاه المساهمين الآخرين والشركة بأنه سيتصرف في جميع الأوقات بحسن نية في جميع التعاملات مع المساهمين الآخرين ومع الشركة فيما يتعلق بالمسائل الواردة في هذه الاتفاقية".

تعثر العمل، وبعد عدة سنوات تم في النهاية تعليق خطط جهاز العرض بيكو وانتقل الاهتمام إلى جهاز عرض أقل طموحًا وأكبر في الحجم. عندما تعثرت خطط جهاز العرض هذا أيضًا فقد المستثمرون الثقة في الدكتور ساكس وقدموا له إنذارًا نهائيًا: إما الاستقالة أو الاستبعاد، وقد فضل الخيار الأول؛ وانهارت العلاقة بين المستثمرين والسيد فولكنر فيما بعد وصوت المستثمرون (بأغلبية ساحقة) على عزله.

قدمت الأقلية التماسًا بشأن التحيز غير العادل مدعية (من بين أمور أخرى) أن عزل الدكتور ساكس والسيد فولكنر يمثل انتهاكًا لاتفاق المساهمين ولا سيما شرط "حسن النية" على حساب الأقليات لأنه نقل ميزان السلطة على المجلس منهم إلى المستثمرين.

قرار المحكمة العليا

طبقت المحكمة العليا صيغة حسن النية في قضية أونوين ضد بوند [2] والتي حددت "المعايير الأدنى" للسلوك التي يتطلبها مثل هذا الالتزام؛ وتضمنت تلك المعايير الأدنى مطلبًا بأن الطرف الخاضع لواجب حسن النية يجب أن "يكون مخلصًا للأطراف" بهدف مشترك متفق عليه كما هو مستمد من اتفاقهم".

بالاعتماد بشكل خاص على المواد 7-1، 7-3، 7-8 و 7-13 (المذكورة أعلاه) وجدت

المحكمة العليا أن الغرض المشترك المتفق عليه بين الأطراف أو "الصفقة" هو أن الأقلية تحتفظ بالسيطرة على مجلس الإدارة من خلال مديريها الدكتور ساكس والسيد فولكنر اللذان كانا "متحصنين" في مناصبهم. علاوة على ذلك فإن الأحكام التي تسمح فقط بتعيين المستثمر لمدير واحد لكل اثنين تعينهما الأقلية "وُضعت صراحةً لتجنب إرادة الأغلبية السائدة في الأمور المتعلقة بالمستقبل التجاري للشركة". وبناءً على ذلك كان الالتزام بحسن النية مطالب بعدم عزل الدكتور ساكس والسيد فولكنر والتأكد من بقاء توازن القوى في مجلس إدارة الشركة مع الأقليات؛ وقد خالف المستثمرون هذا الالتزام.

استأنف المستثمرون قرار محكمة الاستئناف

حدد سنودن إل جي التي أصدرت الحكم الرئيسي مبادئ إرشادية بشأن التفسير الصحيح لالتزامات حسن النية في اتفاقيات المساهمين.

في البداية حذر من أنه عند النظر في معنى التزام حسن النية في اتفاق المساهمين فإن التوجيه المقدم من السوابق القضائية في مجالات أخرى من القانون أو التجارة "قد يكون ذا قيمة محدودة ويجب التعامل معه بحذر شديد".

واستكمل مشيرًا إلى أنه بينما "استخدم القضاة في بعض المواقف تعبير "روح العقد" في سياق شرط حسن النية"، لم يقرأ ما يلي: "كدعوة مفتوحة للمحكمة لتفسير شرط حسن النية على أنه يفرض التزامات جوهرية إضافية (أو قيود على الإجراءات) خارج الشروط الأخرى للعقد". وقال إن التزامات حسن النية "لا يمكن أن تعمل إلا لدعم الغرض والأهداف المشتركة للأطراف كما تم الحصول عليها بشكل موضوعي من الشروط الصريحة والضمنية للعقد". كان هذا صحيحًا بشكل خاص حيث تم التفاوض على الاتفاقية وصياغتها بعناية من قبل المحامين وتضمنت بندًا كاملًا في الاتفاقية.

وبالتالي كان السؤال المطروح هو ما إذا كان من الممكن الحصول بشكل موضوعي على النية المشتركة التي دافع عنها المستأنفون وهي عدم استبعاد الدكتور ساكس والسيد فولكنر من الشروط الصريحة والضمنية لاتفاق المساهمين. ورأت المحكمة أنها لا تستطيع ذلك. وذكر سنودن إل جي أنه لو كانت هذه هي النية المشتركة للأطراف لكان يتوقع أن يكون شرطًا صريحًا. علاوة على ذلك كان هناك تناقض مباشر لهذا التفسير على سبيل المثال الكلمات "طالما أن [الدكتور ساكس والسيد فولكنر] يظلان مديران" في المادة 7 - 8 في عقد التأسيس والأحكام المتعلقة بمعاملة أسهمهم في حالة تركوا للشركة.

وبناءً على ذلك رأت محكمة الاستئناف أنه لا يوجد اتفاق على عدم إمكانية عزل الدكتور ساكس والسيد فولكنر من منصبهما وبالتالي لم يتم انتهاك التزام حسن النية.

الدرس المستفاد

لم يكن مفاجئًا أن يتسبب قرار المحكمة العليا في مخاوف كبيرة: فالمساهمون الخاضعون لالتزامات حسن النية كانوا قلقين من أنهم قد يصابون بالصدمة بسبب مزاعم انتهاك الاتفاقات التي لم يكونوا على علم بها. سيتم استعادة الهدوء من خلال إصرار محكمة الاستئناف على أنه إذا طُلب من أحد الطرفين التمسك بالنية المشتركة يجب أن يكون واضحًا بشكل موضوعي من الاتفاقية ماهية تلك النية المشتركة.

يجب على الأطراف التي ترغب في فرض التزام حقيقي على زملائها من المساهمين ليكونوا مخلصين لنية مشتركة أن تحدد نطاق تلك النية صراحةً لتجنب الاعتماد على الشروط الضمنية التي ستكون دائمًا عرضة للنزاع.

استعراض العام:

التحكيم الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة

الكسندر واج

استعراض العام

1) التطورات التي تؤثر على مرسوم التحكيم الدولي رقم 34 لسنة 2021 بشأن مركز دبي للتحكيم الدولي.

مما لا شك فيه أن أهم تطور للتحكيم الإماراتي في عام 2021 كان التقديم المفاجئ والتنفيذ السريع لمرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي.

بعد سن مرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي في 20 سبتمبر 2021، تم إلغاء كل من معهد التحكيم المالي (DAI) ومركز الإمارات للتحكيم البحري (EMAC) ونقل أصولهما وحقوقهما والتزاماتهما إلى مركز دبي للتحكيم الدولي؛ وحيث أن مركز دبي المالي العالمي - محكمة لندن للتحكيم الدولي (DIFC-LCIA) كونه مشروعًا مشتركًا بين معهد التحكيم المالي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي وأحد أبرز مراكز التحكيم في الإمارات العربية المتحدة لأكثر من عقد لم يكن في الواقع قادرًا على الاستمرار في العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد فترة الستة أشهر الانتقالية.

نص مرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي على أن يكون لمركز دبي للتحكيم الدولي (1) مقره الرئيسي في دبي وفرع في مركز دبي المالي العالمي (2) يتكون من مجلس إدارة جديد ومحكمة تحكيم وهيئة إدارية تتولى معًا الإشراف والإدارة العامة لمركز دبي للتحكيم الدولي الجديد (3) يصدر مركز دبي للتحكيم الدولي قواعد تحكيم

أميرة إيوانا شعت

ماثيو بيج

جديدة لتحل محل قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي لعام 2007، بما يتماشى مع أهدافه المعلنة لتعزيز دبي كمركز عالمي لتسوية المنازعات وتطبيق أفضل الممارسات الدولية؛ حيث باشر مركز دبي للتحكيم الدولي إصدار قواعد التحكيم الجديدة في 21 مارس 2022.

منح مرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي فترة ستة أشهر لمركز دبي للتحكيم الدولي للتنسيق مع جميع الجهات المعنية لإجراء التعديلات بما يتماشى مع المرسوم (المادة 9). بعد إصدار مرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي صدرت بعض البيانات الصحفية حيث تم التوصل إلى اتفاقيات بصورة بطيئة بين مركز دبي للتحكيم الدولي ومركز التحكيم التابع لمحكمة لندن للتحكيم الدولي خلال فترة من عدم اليقين الكبير.

في نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة أشهر المنصوص عليها في مرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي، أكد إعلان مركز دبي للتحكيم الدولي في 21 مارس 2022 أن مركز دبي للتحكيم الدولي يسجل الآن قضايا التحكيم وفقًا لقواعد مراكز التحكيم التي ألغاها المرسوم. يتم قبول هذه الإحالات اعتبارًا من 21 مارس 2022 وستتم إدارتها وفقًا لقواعد التحكيم الجديدة لمركز دبي

الـدولي للتحكيم (مـا لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك) والتي دخلت حيز التنفيذ أيضًا في 21 مارس 2022.

في 28 مارس 2022 ، أصدر مركز دبي للتحكيم الدولي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي أيضًا إعلانات توضح الموقف فيما يتعلق بالتحكيم الحالي بين مركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي. قدمت هذه الإعلانات الصادرة عن مركز دبي للتحكيم الدولي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي وضوحًا لاقى ترحيبًا بالنسبة لهؤلاء المحكمين والأطـــراف والمـمـارسـين المشاركين في عمليات التحكيم الحالية في مركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي، حيث تنص بوضوح على أن محكمة لندن للتحكيم الدولي ستدير جميع قضايا مركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي حتى الانتهاء منها. يضم تحكيم مركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي الحالية فقط تلك القضايا التي تم تسجيلها بنجاح في مركز دبي المالي العالمي-محكمة لندن للتحكيم الدولي وتم منحها رقم قضية مسجل في أو قبل 20 مارس 2022.

بالإضافة إلى ذلك ووفقًا لإعلان مركز دبي المالي العالمي في 21 مارس 2022، فإن جميع إجراءات التحكيم والوساطة وغيرها من إجراءات تسوية المنازعات البديلة التي تشير إلى القواعد ذات الصلة الخاصة بمركز دبي المالي العالمي-محكمة لندن للتحكيم الدولي (بما في ذلك الإجراءات الخاصة حيث يُطلب من مركز دبي المالي العالمي-محكمة لندن للتحكيم الدولي العمل كسلطة التعيين أو المسؤول) التي بدأت في 21 مارس 2022 أو بعده، يجب أن يتم تسجيلها وإدارتها من قبل مركز دبي للتحكيم الدولي وفقًا لقواعد المركز الجديدة لعام 2022 ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي لعام 2022

أصدر مركز دبي للتحكيم الدولي في 21 مارس 2022 بموجب مرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي قواعد التحكيم الجديدة الخاصة به لتحل محل قواعده القديمة لعام 2007. تمثل قواعد مركز دبي الدولي للتحكيم 2022 الجديدة خطوة مهمة إلى الأمام للتحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، نظرًا لأنها تمثل تحسينًا وتحديثًا كبيرًا طال انتظاره للقواعد السابقة لمركز دبي الدولي للتحكيم وتعكس أفضل الممارسات الدولية الحديثة.

تشمل النقاط الرئيسية لقواعد مركز دبي للتحكيم الدولي الجديدة لعام **2022** ما يلي:

المقر - المقر الافتراضي للإجراءات هو مركز دبي المالي العالمي، في حالة عدم وجود اتفاق من قبل الأطراف وما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك؛ حيث يمثل هذا تغييرًا ملحوظًا عن القواعد السابقة لمركز دبي للتحكيم الدولي والتي كانت تنص على وجود مقر افتراضي في دبي. أظهر هذا التغيير في حد ذاته رغبة مركز دبي للتحكيم الدولي في أن يكون مؤسسة تحكيم يمكن الوصول إليها دوليًا.

استرداد التكاليف القانونية - لأول مرة تنص قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي لعام 2022 الآن على استرداد التكاليف القانونية للطرف. في السابق لم تكن قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي قد تمكّن هيئة التحكيم من إصدار حكم بالتكاليف القانونية للطرف؛ والجدير بالذكر أن المحاكم الآن تتمتع بصلاحية إصدار أوامر مؤقتة للحفاظ على التكاليف القانونية للطرف.

توحيد وضم الإجراءات - تسمح قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي لعام 2022 الآن بتوحيد الإجراءات وضم الأطراف الخارجية إلى الإجراءات بعد تعيين جهة التحكيم.

الإجراءات المؤقتة ومحكم الطوارئ - تنص قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي لعام 2022 على "الإجراءات الاستثنائية" التي تشمل التدابير المؤقتة وتعيين محكم الطوارئ. تتمتع المحاكم بصلاحية إصدار

أوامـر أوليـة (تُـعـرَّف بـالإجـراءات المؤقتة) في أي وقت قبل إصدار حكمها النهائي - وبناءً على طلب أحد الأطراف - من أجل:

- الحفاظ على أو استعادة الوضع الراهـن في انتظار الفصل في النزاع.
- منع الضرر أو المساس بالتحكيم
- منع تبديد الأصول
- الحفاظ على الأدلة
- توفير الضمان لتكاليف التحكيم

قبل تعيين هيئة التحكيم يمكن لطرف ما تقديم طلب إلى مركز دبي للتحكيم الدولي لتعيين محكم طـارئ للبت في طـلـب الإغـاثـة المؤقتة الطارئة.

الإجراءات المعجلة - تنص قواعد مركز دبـي للتحكيم الـدولي لعام 2022 على إجـراءات عاجلة حيث يكون المبلغ المتنازع عليه أقل من مليون درهم؛ حيث يتفق الطرفان على الإجـراءات المعجلة أو عندما تكون القضية ذات طابع إلحاح استثنائي، على النحو الذي تحدده محكمة التحكيم التابعة لمركز دبـي للتحكيم الـــدولي. بموجب الإجراءات المعجلة يمكن للأطراف توقـع تعيين محكمة تتألف من محكم واحـد في غضون خمسة أيام.

تمويل الطـرف الخـارجـي - تنص قواعد مركز دبي للتحكيم الدولي لعـام 2022 على أنـه يجب على

الـطـرف المـمـول الـكـشـف عن حقيقة تمويله للأطراف المتنازعة ولمركز دبي للتحكيم الدول:. كما يتم منع الأطـراف من الدخول في اتفاقية تمويل حيث يمكن أن يؤدي ذلـك إلى نـــزاع بـين المحـكـمـة والممول.

محكمة تحكيم مركز دبي الـدولي للتحكيم - نص مرسوم مركز دبي للتحكيم الدولي على إنشاء محكمة تحكيم جديدة تابعة لمركز دبي للتحكيم الـدولي. تهدف محكمة التحكيم إلى توفير الإشـراف على القضايا التي يديرها مركز دبي للتحكيم الدولي. تُمكِّن قواعد مركز دبي للتحكيم الـدولي لعام 2022 محـكـمـة الـتـحـكـيـم مـن تعيين المحكمين وتحديد الأسئلة حول وجـود اتـفـاقـيـة تحـكـيـم سـاريـة (تخضع لسلطة المحكمة لاتخاذ قـرار نهائي بشأن الاختصاص) وتوحيد وضم الإجراءات.

جلسات الاستماع الافتراضية - تنص قواعد مركز دبي للتحكيم الـــدولي الجـديـدة عـلـى تقـديم المـرافـعـات إلـكـتـرونـيًـا وعـقـد الجلسات افتراضيًا. في عام 2021 حيث كـان هناك ارتـفـاع كبير في جـلـسـات الـتـحـكـيـم الـتـي تُعقد افـتـراضـيًـا. في حـين أن هـنـاك تحـديات جـديـدة (خـاصـة بفحص الحـقـائـق واسـتـجـواب الشـهـود الخبراء) المرتبطة بإجراء جلسات الاسـتـمـاع تـقـريـبًـا، فـقـد لقي الانـتـقـال إلى جـلـسـات الاسـتـمـاع الافـتـراضـيـة تـرحـيـبًـا واسـعًـا من الأطـراف والممثلين القانونيين لتوفير الوقت والتكلفة.

سيتم التعرف على عدد من هذه الـتـغـيـيـرات لمـن هـم عـلـى درايـة بالقواعد التي تم تحديثها في عام 2021 مـن قـبـل كـل مـن غرفة التجارة الدولية (ICC) ومحكمة لندن للتحكيم الدولي.

> قانون الوساطة الإماراتي يحمي المستندات والمعلومات والاتفاقيات

قانون الوساطة الإماراتي

في 29 أبريل 2021 صدر القانون الاتحادي رقم 6 لعام 2021 بشأن الوساطة في المنازعات المدنية والتجارية (قانون الوساطة الإماراتي) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يوفر قانون الوساطة الإماراتي – لأول مرة – أساسًا حديثًا وقويًا لإجراء الوساطة في الإمارات العربية المتحدة.

يحدد قانون الوساطة الإماراتي نوعين متميزين من الوساطة: الوساطة القضائية، حيث تُمنح المحاكم سلطة إحالة النزاعات إلى الوساطة بموافقة الأطراف والوساطة غير القضائية حيث يكون للأطراف الحرية في الدخول في اتفاق للتوسط في نزاعهم أمام مركز الوساطة والتوفيق. الأطراف التي تشارك في الوساطة محمية من الأطراف المقابلة التي تلجأ إما إلى المحاكم أو التحكيم بينما الأطراف منخرطة في الوساطة.

الأهم من ذلك أن قانون الوساطة الإماراتي يحمي المستندات والمعلومات والاتفاقيات، بما في ذلك جهود التسوية من الظهور في أي إجراءات قضائية أو تحكيم لاحقة. تعتبر التسويات التي يتم التوصل إليها بين الطرفين ملزمة ويتم التعامل معها بنفس تأثير قابلية الإنفاذ كما لو كانت حكمًا صادرًا عن المحاكم.

2) تطورات التحكيم في المحاكم المحلية تقدير محاكم مركز دبي المالي العالمي لإلغاء قرار التحكيم بموجب قانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي

في 29 ديسمبر 2021 أصدرت محكمة الاستئناف في مركز دبي المالي العالمي حكمها في قضية لاشيسيس ضد لاكروس 2 حيث نظرت في أحكام قانون التحكيم الخاص بمركز دبي المالي العالمي فيما يتعلق بتقدير المحكمة في إبطال قرار التحكيم.

دخل المستأنف والمستأنف ضده في اتفاقيتي استئجار بشأن تأجير سفينتين منفصلتين بغرض العمل في أحد المشاريع الخارجية؛ وقد نشأت منازعات بشأن عدم الدفع لقيمة الاستئجار من قبل المستأنف ضد المستأنف ضده.

قدم المستأنف (الذي بدأ التحكيم) طلبًا لإلغاء قرار التحكيم والذي تم رفضه من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي الابتدائية ورفضته أيضًا محكمة الاستئناف.

كان القانون الذي يحكم أحد أطراف اتفاقية الاستئجار هو القانون الإنجليزي وكان مقر التحكيم هو مركز دبي المالي العالمي وكان من المقرر إجراء التحكيم وفقًا لقواعد مركز لادونا (LADONNA). في بداية التحكيم اتفق الطرفان على أنه يتعين الاستماع إلى النزاعات المتعلقة بكلا الاتفاقيتين بموجب نفس القانون الحاكم وأحكام الولاية القضائية.

حددت محكمة الاستئناف في مركز دبي المالي العالمي ثلاث مسائل وفقًا لقانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي.

توقيع قرار التحكيم

رأى المستأنف بأن القرار غير صحيح ويجب إلغاؤه لعدم وجود توقيع على كل صفحة (كما هو مطلوب بموجب قواعد لادونا) وعدم وجود صلة بين صفحة التوقيع والمنطوق من القرار. نظرًا

لعدم توقيع قرار التحكيم في كل صفحة، أوضح المستأنف أن المادة 41 (2) (أ) (4) من قانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي تشترط أن تلغي المحكمة قرار التحكيم لأن "إجراء التحكيم لم يكن متوافقًا مع اتفاق الطرفين". رأت المحكمة الابتدائية أن للمحاكم سلطة تقديرية بشأن إلغاء قرار التحكيم، وأن المستأنف قد فشل في التعامل مع تقدير المحكمة ولماذا يتعين أن تستغل لصالح إبطال قرار التحكيم. كما رأت المحكمة الابتدائية أن المستأنف قد تنازل عن حقه في الاعتراض على شكل قرار التحكيم على أساس أنه لم يقدم - وفقًا للمادتين 9 و 40 (1) (أ) من قانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي – طلب بذلك في غضون 30 يومًا إلى المحكمة لتصحيح الخطأ في حكمها.

رأت محكمة الاستئناف أنه ليس لديها سلطة لإلغاء قرار التحكيم ما لم يكن الطعن ضمن أحد الأسباب المحددة المنصوص عليها في المادة 41 (2) من قانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي وحتى في ذلك الوقت كانت سلطة المحكمة سلطة تقديرية. عدم الامتثال لقواعد لادونا لا يعني أن المحكمة يجب أن تلغي قرار التحكيم ووجدت أن هناك أسبابًا قوية لعدم القيام بذلك.

عدم الأهلية للتصرف

رأى المستأنف بأنه يجب إلغاء قرار التحكيم لأن محاميه السابقين لم يكن لديهم سلطة دمج القانون الحاكم وأحكام الولاية القضائية في عقد الإيجار الثاني مع تلك الخاصة بعقد الإيجار الأول. بند القانون الحاكم في عقد الإيجار الثاني ينص على قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. قررت المحكمة الابتدائية - وفقًا للمادة 41 (2) (أ) (2) من قانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي - أن عدم الأهلية التي ذكرها المستأنف تشير إلى قدرة أحد الأطراف على الدخول في اتفاق تحكيم ومع ذلك - في هذه الحالة - قامت الشكوى على عدم قدرة مستشاريها القانونيين المزعوم على تعديل القانون الحاكم للاتفاقية الأساسية وليس اتفاقية التحكيم.

رأت محكمة الاستئناف أنه في حالة ظهور أي مسألة تتعلق بعدم الأهلية فإنها تتعلق باتفاقية أساسية وليست اتفاقية التحكيم وبالتالي فهي تقع خارج نطاق المادة 41 (2) (أ) (2) من قانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي.

المعاملة غير العادلة وغير المتكافئة

رأى المستأنف أيضًا بأنه يجب إلغاء قرار التحكيم بسبب المعاملة غير العادلة وغير المتكافئة لشهوده وممثليه القانونيين أثناء جلسة التحكيم من حيث انتهاك للحق في المساواة والفرصة الكاملة للاستماع إليها بموجب المادة 25 من قانون التحكيم مركز دبي المالي العالمي. اعتبرت المحكمة الابتدائية المادتين 41 (2) (أ) (2) و 41 (2) (ب) (3) من قانون التحكيم في مركز دبي المالي العالمي كأساس لإلغاء قرار التحكيم إذا كان الطرف "غير قادر على تقديم قضيته" أو حيث "يتعارض القرار مع السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة". رأت المحكمة الابتدائية أن المستأنف لم يؤيد كيف أنه لم يتمكن من عرض قضيته ولم يشرح كيف كان قرار التحكيم مختلفًا لو سُمح له باتخاذ الخطوات التي يُزعم أنه مُنِع من اتخاذها.

راجعت محكمة الاستئناف في مركز دبي المالي العالمي 09 شكوى من المستأنف جنبًا إلى جنب مع ردود المستأنف ضده ومع ذلك وجدت أنه لا يوجد ما يدعم قضيته بأنه قد تم حرمانه من الحق في محاكمة عادلة ومتساوية. وذكرت المحكمة في حكمها:

لا توجد أخطاء في القانون ولا أخطاء في الوقائع من جانب المحكمة، إذا كان هناك أي سبب يجب الإفصاح عن سبب يمكن بناءً عليه إلغاء القرار؛ يعتمد قانون التحكيم على القانون النموذجي الذي لا يسمح بمثل هذه الطعون؛

والأهم من ذلك أن هذه المحكمة بحاجة إلى التدقيق في الطعون من هذا النوع بعناية - والحذر من الحجج حول الأسس الموضوعية التي يتم تزييفها على أنها شكاوى مشروعة من الظلم مما يدل على فشل العدالة الطبيعية. من المهم أيضًا إدراك أن مجرد الانتهاك التقني الطفيف وغير المقصود لمتطلبات جلسة استماع عادلة دون عواقب جوهرية لن يكفي - أو ليس بالضرورة - لإلغاء قرار التحكيم هذه ليست لعبة السلم والثعبان الإجرائية.

تفسير صيغة اتفاق التحكيم

أوضحت المحكمة في حكمها في القضية رقم 526/2020 محكمة التمييز في أبوظبي بتاريخ 20 يوليو 2020 أنه من الممكن للأطراف الدخول في اتفاق تحكيم بعد نشوء نزاع حتى لو بدأ الطرفان إجراءات المحكمة. ومع ذلك واصلت المحكمة القول بأن اتفاق التحكيم يجب أن يحدد القضايا التي ستخضع للتحكيم بين الطرفين. هذا النهج لخصوصية اتفاقية التحكيم تبعه أيضًا حكم آخر صدر مؤخرًا عن محكمة التمييز في أبو ظبي في مارس 2021 حيث رأت المحكمة أن شرط التحكيم المبسط فشل في تحديد القضايا والإشارة ببساطة إلى تطبيق قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، في حال لم يوفر التحكيم دليلًا على موافقة الأطراف الصريحة على اللجوء إلى التحكيم لتسوية أي نزاعات.

بشكل منفصل في حكمها في القضية رقم 69/2019 حققت المحكمة الاتحادية العليا لدولة الإمارات العربية المتحدة في غموض نوايا الأطراف في شرط التحكيم الصادر عن مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري باللغة الإنجليزية (ADCCAC) لإحالة المنازعات إلى التحكيم. قررت المحكمة الابتدائية أن اتفاق التحكيم منع المحاكم من سماع النزاع؛ واستؤنف الحكم على أساس حجة مفادها أن الشرط هو طريقة اختيارية لتسوية المنازعات يتفق عليها الطرفان. قررت محكمة الاستئناف أن البند لا يخضع النزاع للتحكيم. في الاستئناف أمام المحكمة الاتحادية العليا لدولة الإمارات العربية المتحدة نقضت المحكمة حكم محكمة الاستئناف.

في قضية شهيرة أخرى بناءً على حكمها في القضية رقم 1308/2020 محكمة التمييز في دبي بتاريخ 3 مارس 2021 رأت المحكمة أن الإشارة البسيطة إلى الشروط العامة لدمج الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) لم تلزم الأطراف من خلال شرط التحكيم بإحالة المنازعات إلى التحكيم ضمن تلك الشروط العامة. على الرغم من أنه وفقًا للمادة 7 (2) (ب) من قانون التحكيم الإماراتي يمكن للأطراف دمج اتفاق للتحكيم بالإحالة؛ ولكن في هذه القضية لم يدرج الطرفان على وجه التحديد من خلال بيان صريح أحكام التحكيم الخاصة بشروط FIDIC العامة.

أوامر الدفع حيث يوجد اتفاق للتحكيم

وفقًا لتعديلات قانون الإجراءات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة توفر محاكم الإمارات العربية المتحدة الآن آلية "أوامر الدفع" حيث يمكن تقديم مطالبة عن دين تجاري غير متنازع عليه وحكم معجل يتم الحصول عليه والذي يمكن تنفيذه بسرعة ضد المدين.

في حكمها في القضية رقم 1098/2020 محكمة التمييز في دبي بتاريخ 27 يناير 2021، رأت المحكمة أن نزاعًا يتعلق بقيم متنازع عليها في عقد بناء ينص على الحاجة إلى خبراء لتحديد القيم وتمديد الوقت ولم يتم الوفاء بشروط تقديم طلب للحصول على أمر دفع. طعن المستأنف في اختصاص المحكمة على أساس شرط التحكيم.

اللجنة القضائية المشتركة

تأسست اللجنة القضائية المشتركة (JJC) في عام 2016 بموجب مرسوم دبي رقم

19/2016 كحكم نهائي في النزاعات التي تنطوي على نزاعات قضائية بين محاكم مركز دبي المالي العالمي ومحاكم دبي الداخلية. تتكون المحكمة من ثلاثة قضاة في محكمة مركز دبي المالي العالمي وثلاثة قضاة في محكمة دبي ورئيس محاكم دبي.

يُستدعى دور اللجنة القضائية المشتركة (JJC) عندما "يُعرض النزاع نفسه على المحكمتين وأصدرا كلاهما بيانًا يشير إلى أن كل منهما يلتزم باختصاصهما في النظر في القضية، أو أن يتخلى كلاهما عن سماعه" كما أوضحت اللجنة القضائية المشتركة أسبابها لمعظم قراراتها.

في القضية الشهيرة رقم 8/2020 نقض اللجنة القضائية المشتركة المؤرخة 22 مارس 2021، قررت اللجنة القضائية المشتركة أن "دولة الإمارات العربية المتحدة طرف في اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها بموجب المرسوم رقم 43 لسنة 2006، التي تنص على قبول الإجراء في أي ولاية قضائية في الدولة وتعتبر محاكم مركز دبي المالي العالمي واحدة من هذه الاختصاصات".

غيرت هذه القضية الطريقة التي يتم من خلالها استخدام محاكم مركز دبي المالي العالمي كولاية قضائية مستقلة (على عكس اختصاص "الوسيط" مما يعني أنه يجب استخدام محاكم مركز دبي المالي العالمي في ظروف استثنائية) للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها بموجب اتفاقية نيويورك.

في السابق اعتبرت اللجنة القضائية المشتركة أن محاكم دبي لها اختصاص أساسي في دبي لإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية على تلك الصادرة عن مركز دبي المالي العالمي. ومع ذلك فإن القضية 8/2020 ترسي فكرة أن محاكم مركز دبي المالي العالمي هي جزء لا يتجزأ من نظام المحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك تتمتع محاكم مركز دبي المالي العالمي بسلطة قضائية لقبول طلبات الاعتراف والتنفيذ دون إعطاء محاكم دبي الأولوية. هذا هو الحال حتى لو كانت المسألة (أو الأطراف) لا علاقة لها بمركز دبي المالي العالمي على الإطلاق.

> "تسبب تفشي فيروس كوفيد - 19 في بداية عام 2020 في تغيير غير مسبوق في الطريقة التي يتعين على كل من مهنة المحاماة وعملائها العمل والتكيف معها"

كوفيد - 19 قوة قاهرة وظروف استثنائية

تسبب تفشي فيروس كوفيد - 19 في بداية عام 2020 في تغيير غير مسبوق في الطريقة التي يتعين على كل من مهنة المحاماة وعملائها العمل والتكيف معها. انتقلت جلسات الاستماع والتحكيم إلى حد كبير عبر الإنترنت. على الصعيد الدولي، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية إرشادات في أبريل 2020 تغطي التدابير الممكنة للتخفيف من آثار كوفيد - 19 على تحكيم المحكمة الجنائية الدولية. شجع التوجيه الأطراف وهيئة التحكيم على عدم تأخير الإجراءات بشكل مادي نتيجة لفيروس كوفيد - 19، وشجع الأطراف على الاستفادة من التكنولوجيا في المرافعات وجلسات الاستماع.

في قطاع البناء أصدر الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين

> في عام 2021 بدأت المحاكم الإماراتية في إصدار أحكام في النزاعات التي تنطوي على قضايا تتعلق بوباء كوفيد - 19، والقوة القاهرة والظروف الاستثنائية

إرشـــادات حـول تفـسير عـقود النموذج القياسي للاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين في ضوء التأثيرات المحتملة لفيروس كوفيد - 19.

في عـام 2021 بـدأت المحاكم الإماراتيـة في إصـدار أحـكام في النزاعات التي تنطوي على قضايا تتعلق بوباء كوفيد - 19، والقوة القاهرة والظروف الاستثنائية. في الإمـارات العربية المتحدة قد يتم البـدء في المطالبة (أو الـدفـاع عنها) لـعـدم الأداء حيث أصبح الأداء مستحيلاً نتيجة للوباء؛ ومع ذلك عندما يتفق الطرفان على أحكام تعاقدية على خـلاف ذلك سيتم توزيع المخاطر وفقًا للعقد.

اعـتـمـدت محـاكـم الـتـمـيـيـز في الإمـارات العربية المتحدة على القيود التي أصدرتها الحكومة كأساس لأحـداث القوة القاهرة. في حـكـمـهـا في الـقـضـيـة رقـم 512/2021 النقض التجاري في أبو ظبي بتاريخ 25 مايو 2021؛ حيث أيـــدت محـكـمـة الـنـقـض حكم المحكمة الابتدائية الـذي قضى بأنه "إذا نشأت قوة قاهرة تجعل أداء الالتزام مستحيلاً، يجب إنهاء الالتزام المقابل وإلغاء العقد بحكم الواقع" وأن" القوة القاهرة يجب أن تكون السبب الوحيد لحدوث الضرر".

في الأحـكام الأخـيرة الناشئة عن النزاعات التعاقدية التي تأثر فيها الطرفان بجائحة كوفيد - 19 رأت المحاكم باستمرار أنه:

لا يمـكـن الاعـتـمـاد عـلـى الـقـوة القاهرة حيث كان المدعى عليه مخطئًا قبل حدث القوة القاهرة المعتمد عليه.

يجب أن تكون أحداث القوة القاهرة غير متوقعة وغير منتظرة وقت الدخول في العقد.

الـتـأخـيـر في الحـصـول عـلـى الموافقات الحكومية (غير المرتبط بـجائحة كوفيد - 19 وفيما يتعلق بمشاريع البـنـاء بشكل عـام) لا يعتبر حـدث قـوة قـاهـرة بموجب قـانـون دولـة الإمـــارات العربية المتحدة.

كما قـررت المحـاكـم أن الأحـكام التعاقدية الموضوعة على وجه الـتـحـديـد فـيـمـا يـتـعـلـق بـالـقـوة القاهرة سيتم تطبيقها من قبل المحاكم.

تم تحديد الاجتهاد القضائي الحالي فـيـمـا يـتـعـلـق بـــ"الـظـــروف الاستثنائية" مؤخرًا في القضية رقـم 1995/2020 لمحكمة الاستئناف التجارية بدبي بتاريخ 14 أكتوبر 2020. في هذه القضية رأى المدعى عليه بأنه يجب تقليص العقد إلى إطار زمني معقول وفقًا للمادة 249 من القانون المدني لدولة الإمـارات العربية المتحدة على أساس أن التزاماته بموجب الـعـقـد أصـبـحـت جـائـرة وهُـدد بخسائر فـادحـة بـمـوجـب العقد باعتباره نتيجة كوفيد - 19. أيدت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الابتدائية لصالح المدعي معتبرة أن الظروف الاستثنائية التي استند إليها المـدعـى عليه حدثت بعد استحقاق التزامه بالدفع.

3) الـمـنـازعـات بـيـن المستثمرين والدول

دولـة الإمـارات العربية المتحدة هي من الدول الموقعة على 106 معاهدة استثمار ثنائية بما في ذلك مؤخرًا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقدونيا الشمالية وإسرائيل وزامبيا. تحدد معاهدات الاستثمار الثنائية الموقعة بين الدول شروط الاستثمار من قبل مستثمري دولة واحدة في الدولة

الأخرى وغالبًا ما تنص على إحالة النزاعات إلى مؤسسة تحكيم دولية مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). في نوفمبر 2021 وقعت جيرسي اتفاقية استثمار ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى تعزيز الاستثمار المسؤول بما في ذلك اعتبارات الصحة العامة والبيئة وحماية العمال.

علاوة على ذلك، دولة الإمارات العربية المتحدة هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار والتي تم التصديق عليها في ديسمبر 1981؛ كما أن الإمارات العربية المتحدة من الدول الموقعة على معاهدات الاستثمار متعددة الأطراف. بما في ذلك اتفاقية الترويج لمنظمة التعاون الإسلامي (اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي) وحماية وضمان الاستثمارات والاتفاقية الموحدة لجامعة الدول العربية لاستثمار رأس المال العربي في الدول العربية ومعاهدة ميثاق الطاقة.

في تحكيم مستمر بدأ في 21 أبريل 2021 سجل مواطن سويدي أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار دعوى ضد دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية السويدية مع الإمارات العربية المتحدة. نشأ الخلاف من استثمار المواطن السويدي في شركة تخزين بيانات ضوئية في دبي وبدأ نتيجة ترحيل المواطن السويدي من الإمارات العربية المتحدة. رأى المواطن السويدي بأن الإمارات انتهكت معيار المعاملة العادلة بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية.

في العام الماضي استمر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي بدأها مواطنون من الهند والمملكة المتحدة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة كطرف. يشمل النزاع بيع قطع أراضي في مشروع جزر العالم في دبي الذي طورته شركة نخيل ثم تم إنقاذها من قبل حكومة دبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

في مسألة أخرى أصدرت محكمة التحكيم في نزاع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في 3 أبريل 2020 الذي بدأته شركة فيتل الشرق الأوسط وأفريقيا المحدودة ومقرها الإمارات العربية المتحدة وشركه فيتل القابضة المحدوده جنبًا إلى جنب مع كيانين أردنيين وإتصالنا العراق المحدودة ومنير سختيان الدولية للاستثمار ذ م م ضد جمهورية العراق. بعد حصول المدعين على ترخيص لتقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية العراق نشأ النزاع لأن المدعين مُنعوا من تشغيل بواباتهم الدولية الخاصة. بدأ المدعون مطالبتهم كمستثمرين بموجب المادة 8 (1) من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملة العادلة والمنصفة والاستخدام الكامل والحماية لاستثماراتهم. كان على هيئة التحكيم أن تحدد "ما إذا كان المدعون قادرين على تضمين اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي، من خلال تفعيل شرط الدولة الأولى بالرعاية، شرط التحكيم الخاص بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في العراق-اليابان BIT". وجدت المحكمة أنه ليس لديها اختصاص بموجب منظمة التعاون الإسلامي سواء تمت قراءتها بمفردها أو مع أي معاهدة أخرى وأيدت اعتراض المدعى عليه على الاختصاص.

في عام 2020 بدأت الخطوط الجوية القطرية في مطالبات معاهدة الاستثمار للحصول على تعويضات بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية ومصر التي منعتها من دخول مجالها الجوي وأسواقها وألغت تراخيصها للعمل اعتبارًا من يونيو 2017. تستند مطالبات الخطوط الجوية القطرية إلى اتفاقية الاستثمار العربية واتفاقية منظمة التعاون الإسلامي.

نيكولاس ألون

فان بايل وبيليس

هيلين لوفر

تركز رابطة المحامين الدولية على المطالبات ذات القيمة الصغيرة في التحكيم المتعلق بقضايا الاستثمار

على الصعيد العالمي

وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كان هناك ما لا يقل عن 116 قضية تحكيم تتعلق بالاستثمار حيث سعى المدعي للحصول على تعويض يتجاوز 1 مليار دولار أمريكي؛ وعادة ما تكون هذه القضايا معروفة ومُعلنة في المجال العام. ولكن لا ينطوي كل تحكيم يتعلق بالاستثمار على مطالبات ضخمة ويذكر أن ما يقرب من ثلث قضايا تحكيم الاستثمار الأخيرة تتضمن مطالبات أقل من 50 مليون دولار أمريكي. هذه هي ظاهرة دعوى تحكيم الاستثمار ذات القيمة الصغيرة التي تركز عليها رابطة المحامين الدولية ("IBA") في تقريرها الأخير. في 25 أكتوبر 2022 نشرت اللجنة الفرعية للتحكيم بشأن الاستثمار ("اللجنة الفرعية") التابعة لرابطة المحامين الدولية تقريرها عن الأدوات الإجرائية المتاحة لتسهيل الحل الفعال من حيث التكلفة لمطالبات الاستثمار ذات القيمة الصغيرة ("التقرير"). يوفر تنبيه العميل هذا نظرة عامة وتحليلاً لتقرير رابطة المحامين الدولية.

دعاوى القيمة الصغيرة في التحكيم بشأن الاستثمار

على الرغم من أن المطالبات الضخمة للتحكيم الاستثماري عالي القيمة هي التي تتصدر دائمًا عناوين الصحف إلا أن هناك عددًا كبيرًا من تحكيم الاستثمار الذي سعى فيه المستثمرون إلى الحصول على مبالغ أقل بكثير. وفقًا لأرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كان هناك ما لا يقل عن 321 قضية تحكيم استثماري (حوالي 40% من إجمالي عدد قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المعروفة التي توجد بيانات بشأنها) طالب المدعي بتعويض يقل عن 100 مليون دولار أمريكي. كان هناك بالفعل 59 قضية على الأقل سعى فيها المدعي للحصول على أقل من 10 ملايين دولار أمريكي؛ لذلك من الواضح أن هناك عددًا كبيرًا من الأفراد والشركات الصغيرة الذين يستخدمون التحكيم الاستثماري كسبيل انتصاف للحصول على مبالغ متواضعة نسبيًا من التعويض فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالاستثمارات الأجنبية.

وهذه هي الظاهرة التي تسعى اللجنة الفرعية لرابطة المحامين الدولية إلى التركيز عليها وتحليلها؛ ويتم تعريف "المطالبة ذات القيمة الصغيرة" كمطالبة بقيمة لا تزيد عن 50 مليون دولار أمريكي أو 50 مليون يورو، تعتمد اللجنة الفرعية على بيانات القضايا الحديثة من مختلف مؤسسات التحكيم لتقييم انتشار المطالبات ذات القيمة الصغيرة والنظر في ما يمكن القيام به لتسهيل الحل الفعال لهذه المطالبات.

نظرة عامة على تقرير رابطة المحامين الدولية

من حيث المحتوى يتناول التقرير: (ا) تحليل معلومات القضايا من المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ("ICSID") والمحكمة الدائمة للتحكيم ("PCA") ومعهد التحكيم

وتشمل اتفاقات الاستثمار الدولية هذه الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وكندا والنموذج الهولندي لمعاهدة الاستثمار الثنائي والاتفاقية الكندية النموذجية لحماية الاستثمار الأجنبي ("FIPA").

التابع لغرفة التجارة في ستوكهولم ("SCC"). (2) تقييم مختلف اتفاقيات الاستثمار الدولية ("اتفاقات الاستثمار الدولية") وقواعد التحكيم لتحديد الإجراءات الخاصة الموجودة أو المتاحة للأطراف والتي تأخذ في الاعتبار المطالبات ذات القيمة الصغيرة. (3) تحديد الآليات التي يمكن للأطراف الاتفاق على استخدامها طوال عملية التحكيم لتسهيل حل هذه المطالبات ذات القيمة الصغيرة.

أخيرًا يحتوي التقرير على ملاحق مختلفة والتي تتضمن ملاحظات حول الاعتبارات المنهجية وإدارة التكلفة في التحكيم الاستثماري ومقارنة بين قواعد التحكيم المعجل الحالية ("EAR").

بشكل عام لا يأخذ التقرير رأيًا حول ما إذا كانت المطالبات ذات القيمة الصغيرة مرغوبة أو ينبغي تشجيعها ولكنه يبحث بالأحرى في الأدوات الإجرائية المتاحة للأطراف في إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول لتسهيل الحل الفعال من حيث التكلفة للمطالبات ذات القيمة الصغيرة.

انتشار المطالبات ذات القيمة الصغيرة في التحكيم الاستثماري

من بين 632 قضية مسجلة أو تم الإبلاغ عنها بين 1 يناير 2010 و 31 ديسمبر 2021 في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمحكمة الدائمة للتحكيم وغرفة التجارة في ستوكهولم، كان ما يقرب من 30% مطالبات ذات قيمة صغيرة؛ وكذلك كانت أكثر من 40% من قضايا غرفة التجارة في ستوكهولم مطالبات ذات قيمة صغيرة وحوالي 25% كانت مطالبات أقل من 10 مليون دولار أمريكي.

كما تلاحظ اللجنة الفرعية أنه لا يحتمل أن يواجه قطاع صناعي معين أو منطقة معينة المزيد من المطالبات ذات القيمة الصغيرة؛ ومع ذلك يذكر التقرير أن نسبة كبيرة من الإجراءات السابقة التي تصل قيمتها إلى 50 مليون دولار أمريكي كانت تخص أطرافًا في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. تكشف الأرقام المتعلقة بقضايا المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ومحكمة التحكيم الدائمة – على وجه الخصوص – أن الأفراد أو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد بدأوا ما لا يقل عن نصف المطالبات ذات القيمة الصغيرة في الفترة الزمنية ذات الصلة.

الإجراءات الخاصة للتحكيم في المطالبات ذات القيمة الصغيرة بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية وقواعد التحكيم

تؤكد اللجنة الفرعية أن مختلف اتفاقات الاستثمار الدولية وقواعد التحكيم تحتوي بالفعل على أدوات خاصة يمكن استخدامها للتحكيم في المطالبات ذات القيمة الصغيرة. يوفر عدد من اتفاقيات الاستثمار الدولية الحديثة خيار استخدام آليات إجرائية معينة عندما يكون المستثمر شركة صغيرة ومتوسطة أو عندما تكون التعويضات المطالب بها منخفضة نسبيًا؛ وتشمل اتفاقات الاستثمار الدولية هذه الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وكندا والنموذج الهولندي لمعاهدة الاستثمار الثنائي والاتفاقية الكندية النموذجية لحماية الاستثمار الأجنبي ("FIPA").

تشمل الإجراءات الخاصة إمكانية استخدام المشاورات عبر خاصية الاتصال المرئي وتعيينات المحكم الوحيد وتوحيد المطالبات المتعددة في مجموعة واحدة من الإجراءات والنظر في الموارد المالية للمدعي. يشتمل النموذج الكندي FIPA أيضًا على آليات خاصة مثل إمكانية الموافقة على الوساطة ومرحلة إصدار مستندات محدودة وتقدير المحكم الوحيد للحد من التقديمات المكتوبة وأدلة الشهود الخبراء.

ومع ذلك يسلط التقرير الضوء على أن "الغالبية العظمى من اتفاقات

الاستثمار الدولية لا تنص على إجراء خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة أو المطالبات ذات القيمة الصغيرة على الرغم من أن هذا قد يتغير في المستقبل".

فيما يتعلق بقواعد التحكيم يلاحظ التقرير أن اتفاقيات الاستثمار الدولية تشير في أغلب الأحيان إلى قواعد التحكيم الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية ("الأونسيترال"). ومع ذلك تشير بعض المعاهدات أيضًا إلى قواعد التحكيم الخاصة بمحكمة التحكيم الدائمة أو غرفة التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك قد تشير بنود الموافقة في عقود الاستثمار إلى قواعد التحكيم الأكثر انتشارًا في سياق التحكيم التجاري أو إلى القواعد الخاصة بمؤسسات التحكيم المختلفة للتحكيم بين المستثمرين والدول.

علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أنه في سياق التحكيم التجاري اعتمدت العديد من مؤسسات التحكيم إجراءات المسار السريع أو القواعد المعجلة عندما يتعلق النزاع بموضوع معين أو "بسيط" أو ينطوي على مطالبة ذات قيمة صغيرة؛ حيث يتم تطبيق هذه الإجراءات عند موافقة الأطراف على ذلك أو في القضايا العاجلة استنادًا إلى طبيعة المؤسسة المختصة بالتحكيم.

يقدم التقرير أيضًا لمحة عامة عن تطبيق القواعد المعجلة في منازعات الاستثمار والسمات النموذجية للتحكيم المعجل. يشير التقرير إلى أن الأطراف في إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عادةً ما يتعين عليهم الاشتراك في استخدام القواعد المعجلة (مثل قواعد التحكيم المعجل الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وقواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل).

يحدد التقرير أيضًا بعض الميزات النموذجية للتحكيم المعجل: الحد النقدي للمطالبات ذات القيمة الصغيرة وشروط التمكين مع المؤهلات والمحكمين الفرديين افتراضيًا والحدود الزمنية وعدد محدود من القضايا المسجلة وإمكانية تقييد إصدار المستندات، وكذلك الحدود الزمنية للمحاكم لإصدار قرارات وسلطة المحاكم في إصدار قرارات غير مبررة أو قرارات مع أسباب موجزة وإمكانية العودة إلى الإجراءات غير المعجلة.

الآليات الإجرائية الإضافية المتاحة للتحكيم في المطالبات ذات القيمة الصغيرة

تسرد اللجنة الفرعية الآليات الإجرائية الإضافية التي يمكن استخدامها طوال فترة التحكيم في مطالبة ذات قيمة صغيرة. يوضح التقرير أنه ما إذا كان بإمكان الأطراف اعتماد هذه الآليات الإجرائية سيعتمد على الأداة التي تحدد اتفاقية التحكيم فضلاً عن قواعد التحكيم ذات الصلة.

في حين أن الاختيار المصمم لقواعد التحكيم والمحكمين والمستشارين يظل أمرًا ضروريًا في مرحلة ما قبل التحكيم؛ حيث وجد التقرير أن عملية التحكيم في المطالبات ذات القيمة الصغيرة يمكن أن تستفيد من تحديد جولات التقديم وإيداع المستندات وأدلة الخبراء وفرض حدود زمنية على إصدار الأوامر والقرارات والأحكام.

وبالمثل – في مرحلة ما بعد التحكيم – يمكن ضغط الجدول الزمني الإجرائي ويمكن أن تكون المذكرات المكتوبة في سياق إجراءات إلغاء قرار التحكيم محدودة.

التقييم العام للتقرير

استجابةً لواقع الانتشار المتزايد لمطالبات الاستثمار ذات القيمة الصغيرة اختارت رابطة المحامين الدولية التركيز على هذه الظاهرة وتقديم رؤى إجرائية حول كيفية التعامل مع هذه المطالبات. يشير التقرير إلى أن "مطالبات القيمة الصغيرة في التحكيم الاستثماري ليست بالضرورة أبسط أو أصغر أو أقل تعقيدًا من المطالبات ذات القيمة الكبيرة، ولكن المبالغ الأكثر تواضعًا على المحك تعمل لصالح نهج متناسب ومخفف لحل مثل هذه القضايا ". وفي هذا السياق يقدم التقرير مساهمة هادفة من خلال تحديد عدد من الأدوات الإجرائية بشكل مفيد لمساعدة الأطراف في إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول للوصول إلى حل فعال من حيث التكلفة لمثل هذه المطالبات ذات القيمة الأصغر.

بيكر ماكنزي - فيروشا سوبان

تحديث بشأن التجارة الحرة

مبادرة التجارة الموجهة وسلاسل القيمة الإقليمية وتدابير التجارة المستدامة والصديقة للمناخ

نظرة مختصرة

أطلقت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) مؤخرًا مبادرة التجارة الموجهة لاختبار التجارة الهادفة والمستمرة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وللمساعدة في تطوير سلاسل قيمة إقليمية أقصر من شأنها أن تسمح بتجارة مستدامة وصديقة للمناخ عبر القارة؛ ولكن لتحقيق أقصى استفادة من التجارة الحرة لأفريقيا من الضروري تحقيق قفزات كبيرة في مجال البنية التحتية والتصنيع على مستوى القارة بطريقة مستدامة.

نظرة مفصلة

مبادرة التجارة الموجهة (GTI) لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية هي أحدث تطور يهدف إلى تعزيز التجارة في منطقة التجارة الحرة على مستوى القارة الأفريقية. تم إطلاق مبادرة التجارة الموجهة في أكتوبر 2022 بهدف اختبار التجارة الهادفة والمستمرة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وللمساعدة في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي ستسمح بمزيد من التجارة الصديقة للمناخ والمستدامة عبر القارة.

ستختبر مبادرة التجارة الموجهة سياسات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإطارها القانوني وبيئاتها التشغيلية والمؤسسية. هناك ثماني دول مشاركة في مبادرة التجارة الموجهة التي استوفت جميعها الحد الأدنى من المتطلبات من حيث كتاب التعريفة الجمركية وقواعد البلد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية – وهي الكاميرون ومصر وغانا وكينيا وموريشيوس ورواندا وتنزانيا وتونس. ستسمح مبادرة التجارة الموجهة بشحن البضائع من هذه البلدان من خلال التخليص الجمركي، بما في ذلك بلاط السيراميك وألياف السيزال والبطاريات والمشروبات والمواد الغذائية، بما في ذلك الشاي والقهوة ومنتجات اللحوم المصنعة ونشا الذرة والسكر والمعكرونة وشراب الجلوكوز وفواكه مجففة؛ كما ستستفيد البلدان الأفريقية التي تتلقى هذه السلع من المعاملة الجمركية المخفضة (وربما في نهاية المطاف من الرسوم الجمركية الصفرية). ستركز مبادرة التجارة الموجهة أيضًا على زيادة الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباب من الجنسين في التجارة.

يتمثل الهدف النهائي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

في زيادة سهولة التجارة والاستثمار عبر الحدود الأفريقية، وكذلك إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة بين البلدان الأفريقية والحد من البطالة وزيادة تطوير البنية التحتية وخلق بيئة أكثر تنافسية واستدامة للتجارة عبر الحدود. ومع ذلك فإن الفجوات الهائلة في البنية التحتية للقارة - وخاصة المرافق والبنية التحتية للنقل - قد أعاقت قدرة البلدان الأفريقية على التجارة؛ حيث تسببت تحديات النقل في البلدان الأفريقية - التي تفاقمت بسبب المشكلات في سلاسل التوريد العالمية في السنوات القليلة الماضية - في عوائق تجارية كبيرة لا سيما فيما يتعلق بنقل البضائع من وإلى موانئ القارة. هناك أمور أخرى مثل الظواهر الجوية الشديدة التي تؤثر أيضًا على سلاسل التوريد التجارية في إفريقيا.

> "أوضح تقرير صادر عن شركة بيكر ماكنزي مؤخرًا أن واردات إفريقيا الخارجية تمثل أكثر من نصف إجمالي حجم الواردات في القارة وأهم الموردين هم أوروبا والصين وبقية آسيا بما في ذلك الهند"

لكي تحقق أفريقيا أقصى استفادة من التجارة الحرة يجب على القارة مواجهة هذه التحديات؛ وهناك مشاريع قيد التنفيذ بالفعل لتعزيز تطوير البنية التحتية على مستوى القارة. على سبيل المثال: من المتوقع أن يوفر بناء تنزانيا لمشروع السكك الحديدية المعيارية وسيلة آمنة وموثوقة لنقل الأشخاص والبضائع بكفاءة من وإلى ميناء دار السلام الحالي؛ وتشمل المشاريع الكبيرة الأخرى الجارية الطريق السريع العابر للمغرب العربي في شمال إفريقيا والممر متعدد الوسائط بين الشمال والجنوب ومشروع الممر الأوسط ومشروع طريق أبيدجان - لاجوس السريع.

علاوة على ذلك أشارت آلية الاتحاد الأفريقي لاستعراض الأقران لعام 2020 إلى أنه يمكن مواجهة تحديات سلسلة التوريد في أفريقيا إذا عززت القارة قدرتها التصنيعية مما يقلل من اعتمادها على الموردين العالميين. نتيجة لذلك بدأت العديد من البلدان الأفريقية في البحث عن طرق لتحسين قدرتها التصنيعية حتى تتمكن من إنتاج مكونات محلية لا تحتاج إلى استيراد ويمكن تداولها داخل القارة.

أوضح تقرير صادر عن شركة بيكر ماكنزي مؤخرًا أن واردات إفريقيا الخارجية تمثل أكثر من نصف إجمالي حجم الواردات في القارة وأهم الموردين هم أوروبا والصين وبقية آسيا بما في ذلك الهند. على النقيض من ذلك تمثل الواردات من أجزاء أخرى من أفريقيا 16% فقط من إجمالي واردات البضائع. يمثل الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في المتوسط 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا؛ لذلك يتم تعويض القدرات الإنتاجية المحدودة داخل إفريقيا من خلال الواردات الأجنبية؛ والهدف من ذلك هو ضمان سد هذا العجز التصنيعي داخل القارة وتمكينه من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

كما أن تقصير سلاسل التوريد سيجعلها أكثر استدامة. وفقًا لمنظمة التجارة العالمية تمثل غازات الدفيئة العالمية

(GHGs) الصادرة عن إنتاج ونقل التجارة في السلع والخدمات حوالي 20 - 30% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

لتسهيل التجارة المستدامة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتطلب أفريقيا زيادة كبيرة في التمويل المناخي لاستثماراتها الرئيسية على مستوى القارة في البنية التحتية والقدرة التصنيعية والطاقة النظيفة والتكيف مع تغير المناخ. أشار بنك التنمية الأفريقي (AfDB) أن هناك حاجة إلى تمويل حوالي 1.6 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 لمساعدة أفريقيا على التكيف مع مخاطر تغير المناخ والتخفيف من حدتها، وكذلك لمساعدة البلدان الأفريقية على التنفيذ الفعال لمساهماتها المحددة وطنياً (NDCs) بموجب اتفاقية باريس؛ وكانت التزامات التمويل هذه موضوعًا رئيسيًا للنقاش في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 27) في مصر.

إن زيادة الإنتاج المحلي والتجارة الإقليمية (التي يتم تطويرها حاليًا من خلال مبادرات مثل مبادرة التجارة الموجهة)، فضلاً عن تطوير البنية التحتية والصناعات التحويلية المرنة للمناخ ستجعل إفريقيا أكثر قدرة على المنافسة على الصعيد العالمي. إذا كان من الممكن تطوير وسد فجوات القارة في البنية التحتية والتصنيع بطريقة مستدامة - على سبيل المثال - من خلال الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة ومبادرات الأمن الغذائي وسلاسل التوريد المختصرة والمشاريع التي تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجار من الشباب من الجنسين فإن نجاحات التجارة الحرة في إفريقيا ستفيد الكوكب بأسره.

يتم تقديم المحتوى لأغراض تعليمية وإعلامية فقط وليس المقصود به ولا ينبغي تفسيره على أنه استشارة قانونية. قد يعتبر هذا بمثابة "دعاية محامي" والتي تتطلب إشعارًا في بعض الولايات القضائية. كما أن النتائج السابقة لا تضمن تحقيق نتائج مماثلة. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة:

www.bakermckenzie.com/en/client-resource-disclaimer

د. هنادي مبارك المباركي

المؤسس شركة ايكوسيستم للاستشارات الإدارية

المبادرة الخليجية تطلق المؤتمر العالمي نحو الاقتصاد الرقمي

تعريف المبادره الخليجيه

هي المبادره الخليجيه الاولي التي اطلقت عام 2020 والتي تعني في تسعي الي التنويع الاقتصادي عبربرامج الاقتصاد الرقمي الحديث في الدول الخليجيه والدول الناميه لتكون في مصاف الدول العالميه المتقدمه وتماشيا مع رؤي الدول الخليجيه 2035 وموائمتها مع الأهداف العالميه للتنمية المستدامة 2030

اهداف المبادرة الخليجيه

تهدف المبادره علي التنويع الاقتصادي القائم علي البرامج العالميه الحديثه مثل برامج الابتكار وريادة الاعمال وبرنامج نقل وتسويق التكنولوجيا ورفع المؤشرات التنافسيه القياسيه الخليجيه وربطها بالمؤشرات العالميه مثل مؤشر الأبتكار , مؤشر ريادة الاعمال , مؤشر

براءات الاختراع ومؤشرالعلوم التكنولوجياومؤشر البحث والتطوير

اجزاء المبادرة الخليجيه

تنقسم المبادرة الخليجية إلى أربعة أجزاء رئيسية:

أولًا: إقامة المؤتمر الخليجي والعالمي سنويًا لتبادل التطبيقات الناجحة وأفضل التجارب الناجحه .

ثانيًا: انطلاق المجلة الخليجية تكنوبارك باللغتين العربية والإنجليزية لتقدم محتوي عالمي مميز.

ثالثًا: انطلاق مسرعة الأعمال الافتراضية الخليجية الذكية لتقدم برامج خليجية مشتركه بالتعاون مع المستشاريين العالميين.

رابعًا: إصدار سلسلة من الكتب على منصة أمازون التي تعني في التنويع الاقتصادي عبر البرامج العالميه الذكيه وهي تعد خارطة الطريق للتطبيقات العالمية الناجحة للاقتصاد الرقمي الحديث.

تهدف مسابقة المؤتمر الخليجي لتشجيع المخترعين والمبتكرين ورواد الاعمال حضور الموتمر ومتابعة الخبراء ومحاور المؤتمر وستكون هناك جوائز بقيمة 200 دولار للثلاثه الفائزين الاوائل

فكرة المؤتمر

انطلقت فكرة المؤتمر عبر المبادرات الخليجية لسنة 2020، التي تركز على الارتقاء في منظومة الابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي نحو النمو الذكي المستدام

حقائق المؤتمر

حفل افتتاح المؤتمر الافتراضي العالمي الثالث 36 شخصيه عالميه واقليميه وخليجه كما يضم 321 من النخبه العالميه من المخترعين والمبتكرين ورداد الاعمال والشركات والمنظمات والمؤسسات الاقتصاديه و45 مخترع ومبتكر عالمي حصلوا علي براءات الاختراع والجوائز العالميه و60 شركة استشاريه عالميه و 30 جلسه نقاش الدائره المستديره ويركز المؤتمر علي 10 محاور رئيسه خلال 11 ساعه يوميا علي مدار 3 ايام.

اهداف المؤتمر

1. تعزيز منظومة الابتكار وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي.
2. تفعيل دور المجتمعات بأنشطة الابتكار وريادة الأعمال والموهبه.
3. استدامة النمو الذكي عبر تكنولوجيا المناطق الذكيه
4. استدامة استراتيجيات الابتكار في المؤسسات التعليميه.
5. تسريع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال على جميع المستويات.
6. تمكين الشراكات الفعالة في مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال.
7. تحديد التحديات والفرص لبرامج الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال.
8. تمكين التنويع الاقتصادي عبر البرامج الذكية مثل: برامج الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا.
9. تمكين الاقتصاد الرقمي
10. دعم المخترعين والمبتكرين

محاور المؤتمر

يركز المؤتمر علي 10 محاور رئيسيه:

المحور الاول : التطبيقات العالميه لمنظومة ريادة الأعمال،المحور الثاني :التطبيقات العالميه لمنظومة الابتكار،المحور الثالث: التطبيقات العالميه لمنظومة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. المحور الرابع: تمكين الخدمات الافتراضيه لبرامج الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا، المحور الخامس: التطبيقات العالميه لمناهج الابتكار، المحور السادس: التطبيقات العالميه لاستراتيجيات الابتكار وريادة الاعمال المحور السابع: دور الاعلام في دعم منظومة الابتكار وريادة الاعمال المحور الثامن: رحلة المبتكرين الناجحه المحور التاسع: رحلة الرياديين الناجحه المحور العاشر: التطبيقات العالميه للاقتصاد الرقمي.

أجزاء المؤتمر

المؤتمر ينقسم الي اربعة أجزاء رئيسيه:

اولا: حفل الافتتاح الذي يشارك

فيه الوزراء والشيوخ الشخصيات القياديه والدوبلوماسين علي مدار الثلاثة ايام.

ثانيا :محاضرات المؤتمر التي يقدمها الخبراء والممارسين وراسمي السياسات العليا في جميع الدول الخليجيه.

ثالثا: مناقشات الدائره المستديره وهي تضم الحوار المفتوح بين المتحدثين لطرح توصياتهم المستقبليه.

رابعا: مسابقة المؤتمر التي تحتوي علي مكافاة ماليه 7000 دولار تهدف اي تعزيز مناخ الابتكار وريادة الاعمال لجميع المشاركين الخليجيين .

مسابقة المؤتمر الخليجي

تهدف المسابقه لتشجيع المخترعين والمبتكرين ورواد الاعمال حضور الموتمر ومتابعة الخبراءو محاور المؤتمر وستكون هناك جوائز بقيمة 200 دولار للثلاثه الفائزين الاوائل.

المشاركين

الشيوخ والوزراء والاسره الدبلوماسيه والمؤسسات الاكاديميه والمنظمات العالميه والشركات الاستثماريه والجمعيات المهنيه ورؤساء الجرايد المحليه والخليجيه والنخبه من المخترعين والمبتكرين ورواد الاعمال.

الشراكات الاستراتيجيه للمؤتمر

الاستاذ أنس ميرزا الرئيس التنفيذي للمجموعه شركة الوطنيه لمشاريع التكنولوجيا والهيئه العامه للشباب من دولة الكويت و والامانه العامه لمجلس التعاون الخليجي وشركة الابتكارمن منظور 360 العالميه من السويد ومعهد الهندسه المدنيه من بريطانيا المتخصص في المدن الذكيه والابتكار وغرفة التجاره العربيه البريطانيه من المملكه المتحده، وجامعة كاليفونيا وجامعة ستوكتون من الولايات المتحده الامريكيه مع الرعايه الاعلاميه الحصريه للمؤتمر سنويا جريدة الانباء السيد يوسف المرزوق والرعايه الاعلاميه، جريدة النهار وجريدة القبس ومجلة الدانه والرعايه الخليجيه الحصريه مجلة رواد الاعمال الخليجيه.

دعوة إلى التسجيل والحضور

https://forms.gle/YurGZ-1mDfQ4UEHsb9

التواصل الالكتروني عبر الواتساب 55239576

رباب الجوهري

جريدة الانباء

إنشاء منصة تضم قطاعات ووضع ضوابط لعرض الحصص

أطلقت المحامية اريج حمادة مبادرة تأسيس متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف معالجة اوضاع المبادرين المتعثرين واصحاب الافكار البناءة، حيث قدمت خلال ندوة عقدت في مقر جمعية المحامين مسودة قانون بشأن تأسيس سوق الاستثمار البديل والتي تعد التجربة الاولى في صياغة قانون جاد يهتم بتلك الفئة من الشباب والشابات المبادرين.

شريان الشريان

وطرحت حمادة خلال المسودة التسلسل التاريخي لطرح المبادرة والتي بدأت عام 2014 بطرح مبادرة تأسيس بورصة متخصصة كوسيلة من وسائل التمويل، وفي العام 2016 ترأست اللجنة الاقتصادية بجمعية المحامين ونظمت ملتقى اقتصاديا لمناقشة انشاء البورصة المعنية، وخلال 2017 نشرت جزءا من الدراسة التي قامت بها مقارنة مع التجارب الدولية.

الاهتمام بالمبادرات الشبابية

من جانبه، أعرب رئيس جمعية المحامين الكويتية شريان الشريان عن سعادته بوجود اهتمام واضح بهذه النوعية من المبادرات، متمنيا

أريج حمادة

المزيد من الحضور خلال المرة المقبلة، مؤكدا ان تلك المبادرة ستفيد كل الشباب والمبادرين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث ان هناك دولا وحكومات وقيادات قامت بتبني تلك المبادرة سعيا الى انتعاش حقيقي للاقتصاد الوطني في تلك الدول التي تستوعب معنى المشاريع الصغيرة وأعمال المبادرين.

وأضاف «نحن في جمعية المحامين ومن خلال الفريق الذي سيتولى هذه المبادرة وبمشاركة العاملين في مجلس الادارة سنكون داعمين لهذه المبادرة وسنكون مؤمنين بأن نجاح هذه المبادرة لن يكون الا من خلال جماعات ضغط ومن خلال صوت ينطلق من المبادرين واصحاب المشاريع حتى نحقق المعادلة الصعبة ونكون صوتا يسمع لدى القيادة السياسة والسلطة التنفيذية والتشريعية التي يجب ان تتبنى مشاريع نوعية تنهض بالعمل الاقتصادي».

وتابع «لا يمكن تصور دولة دون اقتصاد او مستثمرين او مبادرين وايضا مشاريع صغيرة ينفذها الشباب والشابات المتطلعين الى بدء حياتهم العملية والمهنية، لذلك نؤمن بأن المبادرة في المرة القادمة عندما يصل صوت الناطقين بتلك المبادرة الى الشارع والاعلام الكويتي سيكون هناك اهتمام حقيقي، لاسيما ان هناك

لينا عدلوني

فئة معينة تراقب وتتابع تلك المبادرات المميزة التي تناقش مسألة معينة، اصرارنا على الاستمرار في أي مبادرة سيحقق ما نتمناه من نتائج ونجاحات سواء المشروع ناجح او متعثر، لا شك ان الفكرة نوعية ولا تتبناها الا العقول الناضجة ودائما نقول الفرص العظيمة تحتاج الى عقول مستعدة، ولذلك ندعو كل مبادر ان يتبنى هذه المبادرة حتى نستطيع تنفيذ تلك المبادرة على ارض الواقع».

خطوة على الطريق الصحيح

من جهتها، قالت رئيسة لجنة مراجعة قوانين الاستثمار والاعمال لينا عدلوني ان الدراسات الاقتصادية اكدت ان جائحة كورونا ساهمت في توفير فرص عمل مختلفة الشكل والانماط، مشيرة الى ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مبادرات يقوم بها الافراد وتتحول الى كيانات اقتصادية، سواء شركات او مؤسسات او مشاريع تجارية او

عبدالله الجوعان

صناعية، ولا بد من توفير السبل لتنمية تلك المشاريع الصغيرة بهدف تعزيز الاقتصاد ونحن نعمل على دعم المبادرين عن طريق تكاتف الجهود، سواء من جهود المبادرين او الجهات الحكومية او جهات المجتمع المدني وذلك لتشجيع تلك الفئة على العمل بالسوق وتحقيق اهدافها وان كانت هناك عقبات فإن الوقت كفيل بزوالها.

واضافت: لا شك ان مبادرة تأسيس بورصة للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد خطوة اولى على الطريق السليم وارى ان المبادرة جديدة من نوعها وستحقق اهدافها قريبا.

البورصة تخلق سيولة جديدة

من جهته، قال رائد الاعمال عبدالله الجوعان ان اسواق المال بشكل عام قبل تصنيفها هي في الاساس تهدف الى خلق سيولة، ما ينعكس ايجابيا على تحسن اداء الاقتصاد، وبما ان العادة جرت على تقسيم وتصنيف الاسواق في الكويت الى سوق أول وغيرها من الاسواق، كما ان نوع الاسواق يختلف وفقا لسيولة السهم نفسه سواء الأسهم المصدرة أو المتاحة، اضافة الى وجود اشتراطات معينة لادراج هذا النوع من الشركات في البورصة.

وقال الجوعان انه مع تطور الاقتصادات وتنوع الكيانات القانونية وأصبحت هناك حاجة لخلق اسواق رديفة، ستساعد في تنشيط الدورة الاقتصادية في البلاد تعتمد على كيانات.

واضاف: الاسواق لم تعد فقط للشركات بل شملت السلع والسندات، لا شك ان هناك شركات ناشئة، ولكنها أصبحت لا تستطيع أن تكون موجودة للتداول.

واشار الى أهمية وجود اسواق متعددة لاسيما للأسواق الناشئة، حيث يجب ان تكون اهدافها ربحية ولديها اعمال وتحقق ايرادات، ولهذا ارى ان المبادرة التي تقدمها المحامية اريج حمادة ستحقق العديد من الفوائد وستعزز الاقتصاد وستخلق سيولة وتدعم اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمار في جيل طموح

بدورها، قالت مقررة لجنة مراجعة قوانين الاستثمار والاعمال في جمعية المحامين الكويتية ألماس بوقماز إن الاستثمار في طاقة الشباب والثقة بقدراتهم يفتح ابواب

ألماس بوقماز

الانجاز والبناء، مشيرة الى حرص جمعية المحامين الكويتية على تسليط الضوء على القطاع الاستثماري، ليس فقط لتشجيعهم، ولكن لتمكينهم لبناء مشاريع وايضا حمايتهم في المستقبل.

وأشارت بوقماز الى انها تؤمن بالاستثمار في جيل طموح يسعى دائما إلى خلق مشاريع تساعد في بناء المجتمع وزيادة الإنتاجية، وقد استعرضت خلال الندوة أسباب طرحها وآلية عملها والدور الذي ستقوم به الجهات ذات الصلة في تفعيل موادها وتنفيذها على أرض الواقع.

جذب المستثمرين للمشاريع

من جانبها، قالت رئيسة شبكة سيدات الاعمال بدور السميط إنه يجب على أصحاب المشاريع الصغيرة جذب المستثمرين للدخول في مشروعهم في حال كان المشروع متعثرا بسبب ظروف خاصة لكنه ناجح، مشيرة الى ان المشروع الناجح سيكون جاذبا للمستثمر، حيث ان وجود المستثمر يساعد في سرعة تجاوز التعثر وتعزيز كيان المشروع بالتوسع او زيادة المنتجات واضافة منتج جديد او الانتاج او التصدير بسبب وجود مستثمر ساعد بزيادة رأس المال.

وحول مدى أهمية دخول المستثمرين كشركاء في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قالت ان دخول المستثمرين مهم لعدة أطراف سواء لصاحب المشروع الذي سيعزز مركزه المالي بالتوسع او التطوير وكذلك المستثمر حيث سيتمكن من استثمار امواله الساكنة وتحويلها الى تشغيلية تعود له بعائد أرباح.

واستعرضت السميط ضوابط ومعايير إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة في اسواق المال العام، حيث رأت انها يجب ان تستوفي متطلبات الادراج والتي يتم وضعها من قبل مؤسسي بورصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تختلف عن الإدراج الأساسي، اما الشروط الحالية لبورصة الكويت فهي ان تقدر قيمة الشركة بمبلغ 15 مليون دينار كحد أدنى، ويجب ان يكون للشركة ما لا يقل عن 450 مساهما يمتلك كل منهم اسهما بـ 5 آلاف دينار على الأقل او 225 مساهما يمتلك كل منهم اسهما بقيمة 10 آلاف دينار.

بدور السميط

وتطرقت السميط الى معايير وضوابط تحديد القيمة السوقية للمشروع الصغير والمتوسط أو الفكرة، حيث رأت ان تحدد القيمة السوقية للمشروع حسب قيمة الاصول والالتزامات الواجبة او المستقبلية على المشروع وايضا الحقوق والارباح المتوقعة، وذلك من خلال حساب قيمة اصول المشروع والارباح الحالية والالتزامات المتوقعة.

وحول امكانية ادراج الافكار الابداعية في هذا النوع من الاسواق بحيث يكون المستثمر هو الممول بالكامل لهذا المشروع، أكدت على امكانية عمل شراكات بين صاحب الأفكار والمستثمر لتمكين تحويل الافكار الى مشروع مدر ويدخل في بورصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد دراسته ومعرفة حاجة السوق للمشروع والفكرة.

فرص بديلة للتمويل

من جانبه، شدد رائد الأعمال طارق الجاسم على ضرورة ايجاد فرص بديلة لتمويل مشاريع ناشئة او متعثرة وفي الوقت نفسه بناء منصة تمنح المشاريع الناجحة الفرصة لبيع او الاستخراج من شركاتهم ليتم تعزيز وتنشيط مجال المشاريع الصغيرة، خصوصا بعد كورونا، مشيرا الى اهمية بناء سوق للمشاريع الصغيرة الذي سيزيد من اهمية وجدية الاستخدام والاتكال على مهنة المحاسبة كوسيلة أساسية لتقييم سعر أسهم المشاريع.

طارق الجاسم

اختتام فعاليات
المؤتمر الافتراضي العالمي الثاني
لدعم منظومة
الابتكار والإبداع وريادة الأعمال
لعام 2022

تزامناً مع الاحتفالات العالمية في أسبوع ريادة الاعمال، انطلق من الكويت فعاليات المؤتمر الافتراضي العالمي الثالث لدعم منظومة الابتكار وريادة الاعمال والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، والذي استمر على مدار ثلاثة أيام خلال الفترة 15 إلى 17 نوفمبر لعام 2022 من الساعة ١ ظهرا إلى ١٢ صباحا بتوقيت الكويت، تحت رعاية سعادة الأستاذة أسيل المنيفي وكيلة وزارة المالية ، ضمن أحد المبادرات الخليجية التي أخذت على عاتقها رفع التصنيفات والمؤشرات التنافسية للدول الخليجية، والتنويع الاقتصادي عبر برامج الاقتصاد الحديثة، والذي سيشارك فيه أكثر من 320 خبير من كافة دول العالم، جمعت بين الممارسين العمليين والحكومات والعلماء الأكاديميين وصناع القرار والمؤسسات التمويلية والباحثين والخبراء لتبادل أفضل التطبيقات العملية الناجحة والرؤى المستقبلية المتعلقة بالابتكار والإدارة والتكنولوجيا وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي، ويعقد المؤتمر عبر منصة هوفا للذكاء الاصطناعي.

وركز المؤتمر العالمي الثاني على 7 أهداف رئيسية :

1. تعزيز مناخ الابتكار والإبداع وريادة الأعمال.
2. إشراك المجتمع المحلي والخليجي في الأنشطة الابتكارية والإبداعية وأنشطة ريادة الأعمال من خلال إنشاء نظام إعلامي وتعليمي ووضع مناهج دراسية تعمل على نقل المعارف والمهارات للأفراد والمنظمات لتوظيفها من أجل توعية وتعزيز روح الابتكار وريادة الأعمال والإبداع.
3. دعم مجتمعات الممارسين وأصحاب المهن من خلال استدامة النمو الذكي والابتكار وكذلك استدامة الاقتصاد عبر استدامة المناطق الذكية من خلال التكنولوجيا والتعاون والتعليم وغير ذلك من الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية.
4. تبادل الخبرات مع الشراكات الفعالة في مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال.

5. وضع استراتيجيات وخطط تنفيذية لتسريع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للابتكار والإبداع وريادة الأعمال على جميع المستويات الدولية.

6. تحديد التحديات والفرص لبرامج الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال.

7. دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال .

واستهل المؤتمر أعماله بكلمة افتتاحية ألقاها سعادة الاستاذ سعد العلاطي نيابة عن سعادة الأستاذة أسيل المنيفي رحب بها بجميع الحاضرين في افتتاح فعاليات المؤتمر الافتراضي العالمي الثالث لدعم منظومة الابتكار والإبداع والتكنولوجيا وريادة الأعمال، معبراً عن فخره بانطلاقته من دولة الكويت، كون المؤتمر امتداداً للفعاليات التي تنهض فيها المجتمعات الخليجية والمحلية والعالمية نحو النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي .

ونوه في كلمته إلى أن دولة الكويت كانت وما زالت سباقة في الاستثمار التكنولوجي والتقنيات المتطورة والخدمات الافتراضية والابتكارية نحو التنويع الاقتصادي القائم علي برامج الابتكار وبرامج ريادة الاعمال وتماشياً مع رؤية دولة الكويت التنموية 2035 التي تركز علي النمو الذكي المستدام والتحول الرقمي لتصبح دولة الكويت مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار على المستوي الإقليمي والعالمي وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030 .

وأضاف العلاطي:" يعتبر الاقتصاد الرقمي استثمار طويل الاجل ارتكزت عليه الدول العالمية نحو التحول الرقمي ويدخل الاقتصاد الرقمي في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والتكنولوجية والمالية والأكاديمية والاجتماعية" .

وأردف: "الدول لديها تحديات كثيرة في منظومة الابتكار وريادة الاعمال والتكنولوجيا ولكن في الدول الخليجيه تختفي التحديات من خلال الانضمام إلى برامج مسرعات الاعمال وحاضنات الاعمال ومراكز الابتكار وريادة الاعمال والحصول علي الدعم المباشر اللوجستي مثل: التمويل والاستشارات والتدريب لذا تأتي أهمية المؤتمرات العالمية عن طريق تبادل التجارب والخبرات العالميه الناجحة، و خلق شراكات استراتيجية في مجال الابتكار وريادة الاعمال والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، وتوليد الافكار والأدوات والاستراتيجيات الابتكارية للتطبيقات المستقبلية" .

وألقت الدكتورة هنادي المباركي رئيسة المؤتمر العالمي لدعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال والمؤسس لشركة إيكوسيستم للاستشارات الإدارية كلمة قالت فيها: " يسعدني جداً أن أكون هنا اليوم للاجتماع مع أكثر من 321 خبير من 36 دولة في هذا المؤتمر الافتراضي الدولي بالتزامن مع للاحتفال العالمي في أسبوع ريادة الأعمال نحو الارتقاء في منظومة الابتكار وريادة الأعمال".

وأكدت الدكتورة هنادي المباركي على أن الدول المتقدمة والنامية اتفقت بشكل كبير على أن الابتكار هو المحرك الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي، ويدعم نمو وتوسع المؤسسات الاقتصادية الحديثة القائمة على الابتكار والتكنولوجيا، نحو النمو وتفعيل برامج التسريع عالية الكفاءة، التي تساعد المؤسسات على تطبيق استراتيجيات الابتكار، وتسريع عملية تأسيس الشركات الناشئة، وتعزيز النمو الاقتصادي الذكي وتشجيع الابتكار الذي يؤدي الي تحسن بشكل كبير المنتج والخدمة والعملية والطريقة التنظيمية الجديدة في الممارسات التجارية.

ونوهت المباركي إلى أن البرامج الذكية تعد استثماراً طويل الأجل وأداة حيوية للتنويع الاقتصادي القائم على أفضل الممارسات الناجحة التي تؤدي إلى تحقيق مصفوفة من المخرجات، مثل ارتفاع معدل الشراكات والعلاقات الناجحة، ونقل التكنولوجيا وتسويقها، إضافة إلى المساعدة في تسريع التمويل

H.E Dr.Moudi Al-Humoud

H.E Youssef Al-Marzouq

H.E Manaf almenaifi

والتخطيط الاستراتيجي الناجح، وتعزيز مناخ ريادة الأعمال والابتكار في المدن الذكية، بالإضافة إلى تسويق البحث والتطوير ، و والابتكار التكنولوجي ودعم ريادة الأعمال التكنولوجية ، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل خلق فرص العمل ، والإنتاجية العالية، والاختراعات العالية مع ارتفاع معدل البقاء الشركات حوالي 90 % وارتفاع معدل الشركات الناشئة في السوق .

ومن جهتها أوضحت صاحبة السمو الأميرة دعاء بنت محمد رائدة العمل الاجتماعي ومؤسسة شركة المهره للتعليم أن للدراسات الجامعية والعليا مهمتان أساسيتان، الأولى والأساسية تقوم على الأبحاث والتعليم، والثانية تقوم على الابتكار والتأثير وبذلك فإن التعليم الجامعي هو نقطة الانطلاق لدعم الابتكار يساندها في ذلك الصناديق التمويلية.

ومن جانبه قال سمو الشيخ سالم القاسمي رئيس دائرة الطيران المدني برأس الخيمة: " الابتكار هو ببساطة فكرة جديدة أو تحسين وتعزيز عملية فكرة موجودة، في دائرة الطيران المدني في رأس الخيمة ، سيكون تركيزنا دائمًا على خدمات أكثر كفاءة للعملاء وبيئة أكثر أمانًا وأمانًا للجميع، وهذا هو السبب وراء غرس الابتكار والإبداع كجزء من قيمنا الثقافية، لتزويد موظفينا بالثقة والكفاءة لمواجهة التحديات في السيناريو اليومي".

وتحدث أ. عبد الله المزروع مدير عام مكتب براءات الاختراع بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أنه ينظر لمنظومة الملكية الفكرية بمختلف فئاتها والحقوق المترتبة عليها على أنها الحاضنة المحفزه للابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال، بما يقود الى امتلاك أصول نوعية تدفع بالاقتصاد المعرفي للدول الى الاستدامة المنشودة.

وتحدث في حفل افتتاح المؤتمر سعادة أ. أنس ميزرا الرئيس التنفيذي مجموعة الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا إذ قال:" إن من أهم عوامل دعم منظومة الابتكار وتطويرها هو خلق بيئة داعمة تضمن تحفيزها واحتوائها في جميع مراحلها وذلك لضمان استمراريتها حتى في حالات غياب الدعم المؤسساتي لها، وهذه البيئة ليست بالضرورة مرتبطة بزمان أو مكان معين لا سيما في المراحل الأولية من رحلة الابتكار، ولكنها مرتبطة بالأفكار وطريقة التعامل مع ظروف الحياة اليومية والقدرة على اتخاذ القرار ووجود الحرية في التنفيذ".

وشارك سعادة الأستاذ الدكتور يوسف الرومي مدير جامعة الكويت ينوب عنه سعادة الدكتور

H.E Colonel Abdul Samad Sulaiman

H.E Khaled A. Mahdi

H.E Dr. Mohamed Eid Al-Suraihi

زيد دشتي في كلمة في حفل الافتتاح قال فيها: " إنّنا في جامعةِ الكويت نسعى لتحقيق الرؤى، وخلقِ الاستراتيجيات التي تُعنى بتعزيز وسائل التكنولوجيا الحديثة بمختلفِ مراكز العمل الجامعية وكلياتها، إذ نعمدُ على خلقِ منظومة إدارية، ومالية، ونظم ذات جودة عالية داعمةٍ لعملية التطوير تهدف إلى تحسينِ الأداء الإداري والمالي والخدمي من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق معايير الجودة ورضا المستفيدين، ودعم البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية، وتطوير المنظومة الالكترونية وجعلها واقعاً ملموساً ".

وألقى سعادة سمو الشيخ محمد الصباح رئيس شركة مالك سوفت كلمة تحدث فيها عن رؤية الكويت الجديدة 2035 التي تعمل على تبني وتطوير استراتيجيات التقنية المختلفة لخدمة البشرية جمعاء وخصوصاً في مجال الذكاء الاصطناعي، وما كان لهذه الرؤية من أهمية وأثر كبير في تغيير طبيعة عملي واستثماري في هذا المجال،

ونوه سعادة الدكتور طارق الشيخ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن التطورات الأخيرة في إنترنت الأشياء (IoT)، والذكاء الاصطناعي (AI) والتوأم الرقمي والروبوتات والشبكات الذكية والعدادات الذكية كلها تقود وتدعم تطوير المدن الذكية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وقال سعادة الدكتور يوسف المرزوق رئيس جريدة الأنباء: " وسط عالم تشتد فيه المتغيرات الجيوسياسية وتتصارع فيه الشعوب على موارد طبيعية سمتها الأساسية النضوب عاجلاً أو آجلاً ، يظل "الابتكار" مورداً لا ينضب ولا يستهلك، ما يجعله ثروة حقيقية تستحق الالتفات إليها بدعمها وتنميتها لتثري حياة الشعوب بحلول جديدة تسهل من أمورهم الحياتية كافة، لتحقق الرفاه للجميع " .

ومن جهته أكد سعادة الدكتور أشرف منصور أمين عام الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة بالقاهرة أن الجهود عندما تتحد تصنع المستحيل وتحقق الصعب وما اجتماع هذه الكفاءات إلا دليلا على الرغبة الأكيدة في تجاوز كل العقبات ..

وقال سعادة مناف المنيفي رئيس التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في بنك برقان: " تتوقع أن تكون الصناعة المصرفية شديدة التنظيم جامدة وثقيلة وبطيئة في التغيير. عدم القدرة على التكيف في هذه الأوقات سيجعل أي بنك يتوقف عن الوجود في غضون السنوات ال 5 المقبلة، لذلك، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما بالنسبة للبنوك هو التكيف وتصبح رشيقة بما يكفي لاستيعاب التحول في الخدمات المصرفية من هياكل المباني السميكة القديمة هذه، إلى

H.E Mishaal Al-Subaie

H.E Waleed AlKhashti

H.E Ghassan N. Alkhoja

مزود خدمة يمكن للعملاء حمله في جيوبهم، مع الحفاظ على نفس الثقة في أمن الخزائن التقليدية غير القابلة للنقل التي رأيناها في الأفلام".

ومن جهته استكمل الحديث في حفل الافتتاح سعادة العقيد عبدالصمد سليمان نائب مساعد المدير لشؤون الريادة والمستقبل من الهيئة الاتحادية للهويه والجنسية والجمارك وامن المنافذ من دولة الامارات العربي المتحدة إذ نوه إلى أنه في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم، حيث ينطلق بخطى متسارعة نحو مرحلة جديدة، تسعى الحكومات لتقديم أفضل النماذج لتقديم الخدمات وتحسين جودة الحياة من خلال الابتكار واستشراف المستقبل، والارتقاء بهذه الخدمات والعمليات إلى مستويات متميزة، ومن هذا المنطلق قدمت دولة الإمارات نموذجاً ملهماً للحكومات فقد أطلقت استراتيجية الذكاء الاصطناعي واستراتيجية البلوك جين، وركزت توجيهات القيادة دائماً على تأسيس وتطوير منظومة الابتكار بما يتناسب مع المتغيرات باستخدام الأدوات والاستراتيجيات الفعالة لدعم المواهب وتحقيق جودة الحياة في مختلف المجالات.

ومن جانبه ألقى سعادة الدكتور محمد السريحي رئيس المجلس العربي للإبداع والابتكار كلمة قال فيها: " إننا نعيش بعصر مليء بالمؤثرات والمتغيرات المتسارعة التي غيرت معالم العالم الواقعي الذي عرفناه وأفناه إلى عالم افترضي كنا نتخيله سابقا والآن نتعايش معه، ولنتمكن من التعايش النموذجي لابد أن يكون هناك تزامن يواكب هذا التغير العظيم تعديل العديد من الثوابت التي تعودت عليها المورد البشري الذي هو صانع هذه الطفرة العلمية منها تغيير بالمعارف والعلوم والأنظمة المستخدمة وتسريع تحديث المنظمات وجميع هذه المؤثرات تساهم بتغيير و تنمية لهذا العالم المحيط بنا"..

وتحدث الصحفي والمحلل السياسي الأستاذ داهم القحطاني بكلمة نيابة عن الأستاذ وليد النصف رئيس جريدة القبس إذ قال: " لم يعد الذكاء الاصطناعي خياراً لنحدد ما إذا كنا سنستخدمه أم لا، ففي عالم اليوم أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي إحدى أهم الركائز التي لا يمكن الاستغناء عنها في معظم الأنظمة التي تدير المصانع، أو المرافق العامة".

وألقى سعادة أ. وليد الخشتي الرئيس التنفيذي للعلاقات والاتصالات في زين الكويت كلمة قال فيها: " مع موجة التحول الرقمي الذي يشهده عالم ريادة الأعمال، من الضروري تبادل الخبرات والتجارب ما بين القطاع

H.E Dr. Shafia Al Neyadi

H.E Dr.Rabih Baalbaki

H.E Zaid Alluhaib

الخـاص والجـهـات الحكـومـيـة ومؤسسات المجتمع المدني لكي نُحقق الاستفادة الأكبر للجميع، وهذا ما يطمح إليه هذا المؤتمر المتميز عاماً بعد عام".

وقـال سـعـادة غـسـان بـن ناصر الخوجة الممثل المقيم للبنك الـدولي في دولـة الكويت: " يجب معالجة عوامل جانب الطلب في ضـوء دورهـا في تحـديـد وتـيرة التبني الرقـمـي بمـجـرد تحقيق التغطية الرقمية. وتشمل هذه الـعـوامـل زيـادة الـوصـول إلى الحسابات المالية وزيادة المعرفة الرقمية والمالية ، والتي يمكن الاستفادة منها لتوسيع شبكات التمويل الرقـمـيـة. في حـين أن الجـهـود المـبـذولـة لـتـوسـيـع الشمول المـالي يجب أن تستمر عـبـر الحـسـابـات المـصـرفـيـة التـقـلـيـديـة ، فـإن الأمـوال عبر الهاتف المحمول تبشر بتسريع تبني المـدفـوعـات الرقمية عبر المجتمع. وجد التقرير أن الأموال عبر الهاتف المحمول يمكن أن تحفز المدفوعات الرقمية ، مما سيمكن المنطقة من التغلب على قيود الوصول المنخفض إلى الحسابات المصرفية والمنتجات الـرقـمـيـة الـتـي تـعـتـمـد على الحسابات المصرفية".

واستكمل كلمات الافتتاح سعادة الـدكـتـور شـافـع الـنـيـادي مـدرب وخبير في تنمية الموارد البشرية والـعـلاقـات الأسـريـة قـائـلاً: " إن دراسة التفكير الابتكاري في عصر تقنية المعلومات، مسألة نكون أو لانكون لأي مجتمع من المجتمعات وخـاصـةً المجتمعات المعتمدة عـلـى الابـتـكـار في صـنـاعـتـهـا واقـتـصـادهـا، فـالابـتـكـار هو المستقبل الأكثر أصالة في حياة الإنسان فهو ذلك النبع الحياتي الذي لا ينفك يأتي بالجديد، وهذا الجديد هو الذي يبقي الأمل لدى الإنسان، في أن غداً سيكون شيئاً أخر".

ومن جهتها سعادة وجدان عياد مستشارة وزير التربية تحدثت عن أن الدراسات الحديثة بيّنت أنّ أهمّ تحوّل قد ينعكس على مجال ريـادة الأعـمـال هو "ثـورة الذكاء الاصـطـنـاعـي" ذلـك أنّ العلاقة الـتـفـاعـلـيّة بـين ريـادة الأعـمـال والابـتـكـار وتـسـارع الـنـسـق التكنولوجي يولّد حتما لدى رواد الأعمال قدرة كبيرة على تحويل الأفـكـار إلى مشاريع ناجحة مما يساعدهم على دخول الأسواق الناشئة وتطوير نماذج أعمال مبتكرة واخـتـراع سلع جديدة للعملاء أو إنـشـاء تقنية إنتاج حديثة وخدمات منخفضة التّكلفة لضمان ديمومة وربحية الشركات وبـالـتـالي المساهمة في تطوير نمط معيشي أعلى للمجتمعات وتحـقـيـق التنمية الاقـتـصـاديّة والاجتماعية.

واسـتـطـرد الحـديـث سـعـادة الـدكـتـور محمد لـزعـر خبير أول بالجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط إذ قال أن هذا المؤتمر

H.E Dr.lazar Mohammad

H.E Abdulrahman Alqeaeshesh

أصبح ذو صيت عالمي وشهرته تــزداد سـنـة بـعـد أخــرى نظـرا لاهتمامه بمواضيع ذات أهمية بالغة تخص التنويع الاقتصادي والابـتـكـار والتكنولوجيا وريـادة الاعمال والإبداع في الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

وتحدثت الأستاذة الجوهرة بنت تركي العطيشان رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مجلة رواد الأعمال إذ قالت: نحن اليوم في مناسبة مهمة يمكن أن تمثل مدخلاً جديداً يسهم في تقديم رؤية عميقة لمجال أهميته تزداد يوما بعد يوم وقد يصبح مخرج عالمنا العربي الآمن لحل جميع مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية؛ فقد اكتسبت ريـادة الأعـمـال بـعـداً مهماً في خـارطـة الأنـشـطـة الاقـتـصـادية المؤثرة علي مستوي العالم, ولم يكن هذا البعد إلا نتاج ما حققته ريادة الأعمال من تطور ونمو في اقتصاديات كثير من الدول.

واختـتـم كـلـمـات افـتـتـاح المؤتمر سعادة المستشار عبدالرحمن القعيشيش مستشار تخطيط اسـتـراتـيـجـي بـالـدعـوة لصناعة الشراكات والاستثمار في مختلف المجـالات في المملكة العربية السعودية ، إذ قـال: " كما يعلم الجميع بأن رؤية المملكة 2030 ارتكزت بشكل رئيس على الابتكار كـأداة لـلـوصـول لمستهدفات برامجها ومبادراتها ومشاريعها النوعية ، وهو حجر الأساس الذي سيؤهلها لتحقيق الـريـادة في مشهد الابتكار العالمي ، من خلال بناء نظام متنوع ومتوازن للابتكار يتميز بالفعالية والـكـفـاءة، وقد اتـجـهـت الـقـطـاعـات الحكومية بشكل متسارع نحو تبني المفاهيم والممارسات الحديثة في الابتكار لتحسين بيئة العمل الحكومي وتطوير الخدمات مما سيكون لها الأثر المباشر وغير المباشر على جميع المستفيدين".

وخـلـص المـؤتمـر الافـتـراضـي العالمي الثالث لدعم منظومة الابـتـكـار والتكنولوجيا والـذكـاء الاصطناعي وريـادة الاعـمـال إلى مجموعة من التوصيات وهي:

1. تطوير وإنشاء بنك للمبادرات يشـتـمـل عـلـى المـعـلـومـات والبيانات الاساسية الخاصة بالابتكارات والاختراعات على المستوى المحلي والخليجي والإقـلـيـمـيـة بـاسـتـخـدام آخـر التطبيقات في مجال النمذجة.
2. تأسيس مكاتب نقل التكنولوجيا في المـؤسـسـات الـبـحـثـيـة والجـامـعـات لـدعـم وتسويق الاخـتـراعـات والـتـكـنـولـوجـيـات الجـديـدة لما لـهـا مـن قيمه مضافة في زيادة عدد براءات الاختراع والملكية الفكرية.
3. تـعـزيـز دور الاعـــلام في دعـم الابتكار وريادة الاعمال والذكاء الاصطناعي و التحول الرقمي مـن خـلال الـبـرامـج الاعلامية الخليجيه المـشـتـركـه وإبـراز المبتكرين والمخترعين ورواد الاعمال الناجحين .
4. تشجيع رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص الاستثمار في دعم منظومة الابتكار وريادة الاعمال في بناء البنية التحتية للتحول الرقمي.
5. تطبيق الخـدمـات الافتراضية المـيـتـافـيـرس في الـشـركـات

والمؤسسات التمويليه والأكاديمية والبحثية كأحد مخرجات الذكاء الاصطناعي.

6. تمكين استخدام الاجهزة الذكية علي جميع المستويات لتشجيع الاجيال الذكية لمواكبة التطور التكنولوجي

7. تمكين الوظائف الجديدة التي ترسم ملامح القرن التكنولوجي عوضا عن الوظائف التقليدية بدءاً في طرح التخصصات الاكاديمية الجديدة.

8. ربط مخرجات التعليم الاكاديمي في سلم الوظائف الجديدة التي تخدم الاقتصاد الرقمي.

9. انطلاق مسابقه وأكسبو سنوياً علي مستوى الدول العربية والعالمية تزامناً مع الاحتفال السنوي في يوم الابتكار.

10. تمكين الاختراعات العربية وتحويلها إلى مشاريع استثماريه لدعم الاقتصاد المحلي والعالمي

11. شجيع المستثمرين والغرف التجاريه علي دعم المخترعين والمبتكرين.

12. تمكين استراتيجيات الابتكار والذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاكاديمية نحو النمو الذكي المستدام.

13. حث المؤسسات المالية والتمويلية على تبسيط

H.E Prof.fernando lopes

إجراءات التمويل لضخ المزيد من رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات في الابتكار والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا .

14. تمكين التنويع الاقتصادي عبر البرامج العالمية الحديثة نحو الاقتصاد المعرفي القائم على رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

15. تشجيع وتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة في البقاء في السوق المحلي عبر تبسيط الإجراءات التمويليه والإداريه والتسويقية نحو النمو الاقتصادي المحلي والعالمي

16. تشجيع وتمكين المنتجات والخدمات المحليه نسبة الي منافسة المنتجات العالميه لدعم الاقتصاد المحلي.

17. تمكين راس المال البشري

H.E Keith Howells

عبر التدريب و تطبيق المهارات الابتكارية والتقنيات الحديثة.

18. تمكين الاستثمار في مخرجات الابحاث في المؤسسات الاكاديمية لرفع مؤشر البحث والتطوير والاستفادة من الابحاث التي تخدم نمو وتطوير الاقتصاد المحلي.

19. تمكين تدفق ونمو البيانات وتحليلها محليا وعالميا عبر تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والخورزميات التي تسهل الوصول الي البيانات الماليه والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

20. أنشاء بنك معلومات يقوم في ربط قواعد البيانات العالميه والخليجية والإقليمية التي تعني في الابتكار وريادة الاعمال والتكنولوجيا.

برعاية وزارة الطاقة..

انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للشبكات الذكية

برعاية وزارة الطاقة انطلقت اليوم فعاليات المؤتمر السعودي العاشر للشبكات الذكية، والمعرض المصاحب له، تحت شعار "حلول تكاملية لطاقة مستدامة"، ويستمر المؤتمر والمعرض لمدة ثلاثة أيام، يناقش خلالها أثر الاستدامة، والطاقة المتجددة، والتشريعات، والتوجهات المستقبلية للشبكات الذكية.

ونوه معالي محافظ هيئة تنظيم

المياه والكهرباء الدكتور عبدالرحمن آل إبراهيم، في كلمة بهذه المناسبة، بالدعم والرعاية الذي يحظى به قطاع الطاقة من القيادة الرشيدة -أيدها الله- وهو ما انعكس على تحقيق نقلة نوعية في مختلف المجالات ذات الصلة بالقطاع، مبينا أن رعاية الوزارة لهذا المؤتمر تعكس اهتمامها وحرصها على إثراء هذا القطاع الحيوي، والإسهام في تطوير تقنيات صناعة الطاقة الكهربائية، والتحول لشبكات ذكية تعزز منظومة الكهرباء بما يحقق رؤية المملكة 2030.

وقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، التي شارك فيها معالي نائب وزير الإسكان المهندس عبدالله بن محمد البدير؛ ومعالي مساعد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لقطاع الخدمات المشتركة المهندس محمد بن ناصر الجاسر، ومعالي محافظ هيئة تنظيم المياه والكهرباء الدكتور عبدالرحمن آل إبراهيم، ووكيلة وزارة الاقتصاد والتخطيط لشؤون التنمية القطاعية والمناطقية فرح بنت أحمد إسماعيل.

كما شهد اليوم الأول من المؤتمر عقد ست ورش عمل، تناولت العديد من الموضوعات ذات الأهمية لشبكات الكهرباء منها؛ تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشبكات الذكية، والجوانب التنظيمية ذات العلاقة بتطبيق التقنيات المتقدمة في الشبكات، والبنية التحتية لمحطات شحن السيارات الكهربائية، وغيرها.

ويشهد اليوم الثاني من المؤتمر العديد من الجلسات الحوارية والمتخصصة، منها؛ جلسة حوارية حول الجوانب التنظيمية والاتجاهات المستقبلية للشبكات الذكية، وجلسة حول تحديث الشبكات،

HIRAJ
FILM CREW

يتحدث فيها كل من: معالي محافظ هيئة المواصفات والمقاييس والجودة الدكتور سعد القصبي، ومعالي محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور محمد التميمي، ومعالي مدير مركز المعلومات الوطني الدكتور عصام الوقيت، وجلسة أخرى حول مستقبل المرافق الذكية، يتحدث فيها كل من: الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس خالد القنون، والرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية نمر الشبل، والرئيس التنفيذي للشركة السعودية لشراء الطاقة المهندس مازن بهكلي، إضافة إلى جلسة تعريفية عن "طاقة شباب المملكة"، وتُختتم فعاليات اليوم الثاني بجلسة نقاش حول الاستدامة والطاقة المتجددة.

كما شمل البرنامج كلمات رئيسة كل من رئيس الاتحاد العربي للكهرباء المهندس عبدالرحيم حفيظي، ورئيس شركة الشبكة الوطنية في الصين جانق جيقانق.

ويواصل المؤتمر فعالياته في اليوم الثالث بعدد من الجلسات تُغطي موضوعات مختلفة، منها دعم التحولات الكبرى في قطاع الطاقة، وأحدث التوجهات في حلول الشبكات المتطورة، وريادة الأعمال في قطاع الطاقة، ودور المرأة في قطاع الطاقة، وأحدث التوجهات في تقنيات الشبكات الذكية.

كذلك يشهد المؤتمر تكريم الفائزين في "إيدياثون" الشبكات الذكية، والذي يقام لأول مرة، وقد شارك فيه 130 طالباً وطالبة، من 24 جامعة سعودية، يمثلون 26 فريقاً، تنافسوا في إيجاد حلولٍ وابتكارات تتعلق ببعض التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء والشبكات الكهربائية.

برنامج المحكم التجاري الدولي

«الشباب» تحتفي بتخريج أول دفعة من مبادرة أريج حمادة لتأهيل الشباب في مجال «التحكيم التجاري الدولي»الربيع: الاهتمام بثروة الكويت البشرية وتمكين الشباب ورعايتهم عبر العديد من البرامج والمشروعات

الشريعان: الشباب الكويتي يمتلك القدرة على العمل في أي مجال بكفاءة عالية

حمادة: المبادرة هي الأولى في الشرق الأوسط وتستهدف خلق جيل واعد في التحكيم التجاري الدولي

وقالت الهيئة، في بيان صحافي، إن البرنامج يستهدف تأهيل المحكمين الكويتيين على المستوى الدولي من اختصاص القانون والهندسة والتجارة (محاسبة وتمويل)، وتوفير فرص عمل دولية للشباب الكويتيين. وأضافت أن البرنامج يساهم في تأهيل كوادر قانونية فنياً ومهنياً من الشباب الكويتيين، والعمل على رفع مستوى الوعي في التحكيم القانوني الدولي. وأوضحت الهيئة أن البرنامج يهدف أيضاً إلى إلمام الشباب بأسس عمليات التحكيم التجاري الدولي، ورفع كفاءتهم، وصقل مواهبهم عبر مناهج تدريبية أكاديمية تتيح لهم فرصاً وظيفية في مجال التحكيم التجاري الدولي. وأشارت إلى أنه يتضمن دمج الجانب الأكاديمي للدراسات القانونية بالجانب العملي التطبيقي، وتدريب الشباب على كيفية تحريك دعوى التحكيم، وكيفية إشكالية هيئة المحكمين، وصياغة دعوى بطلان التحكيم. وذكرت أن البرنامج يؤهل شباب الكويت للعمل بمجال التحكيم التجاري الدولي، وإكسابهم مهارة إبرام اتفاقيات التحكيم الدولي وكشف الثغرات، إضافة إلى توضيح المبادئ الأساسية لقواعد التحكيم الدولية وتطبيقاتها. وأكدت أهمية تعزيز وجود محكمين كويتيين تجاريين دوليين في مراكز

برنامج المحكم
التجاري الدولي
24 سبتمبر - 2 أكتوبر 2022

آلاء خليفة

التحكيم التجاري الدولي، مبينة أنه يتم تمثيل الكويت حالياً بمحكمين من دول أخرى. وشددت على ضرورة تطوير مهارات شباب الكويت القانونية، لتجنب الوقوع في الأخطاء، لتحقيق النجاح في سوق التحكيم الدولي التنافسي

واختتمت الهيئة العامة للشباب اليوم الأحد برنامج «المحكم التجاري الدولي» بالتعاون مع مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الادارية بجامعة الكويت ومركز التحكيم الصيني الاوروبي الدولي و غرفة هامبورغ للتحكيم التجاري الدولي لتأهيل محكمين كويتيين على المستوى الدولي.

وقال المدير العام للهيئة د.مشعل الشاهين، في كلمة ألقاها بهذه المناسبة: إن البرنامج شارك به 56 متدربا حصلوا على شهادات دولية معتمدة بعد اجتيازهم البرنامج.

وأضاف الشاهين أنه تم تدريب المشاركين وفق أسس عمليات التحكيم التجاري الدولي ورفع كفاءتهم وصقل مواهبهم عبر مناهج تدريبية أكاديمية تتيح لهم فرصا وظيفية في مجال التحكيم التجاري الدولي، مشيرا إلى أهمية اكتساب الشباب للمهارات اللازمة للنجاح مؤكدا حرص الهيئة على توفير البرامج المتنوعة لاحتضان الطاقات الشبابية وتوجيهها.

وبين د. الربيع أن الهيئة قامت بتأهيل الشباب للعمل في مجال التحكيم التجاري الدولي واكسابهم مهارة إبرام اتفاقيات التحكيم الدولي وكشف الثغرات الى جانب توضيح المبادئ الاساسية لقواعد التحكيم الدولية وتطبيقاتها.

وذكر أن الهيئة تقدم العديد من البرامج التي تؤهل الشباب لمواكبة سوق العمل وتكسبهم المهارات اللازمة وتطور قدراتهم ومن تلك البرامج مشروع «صناع العمل» الذي يهدف إلى توظيف الشباب الكويتي حديثي التخرج من مختلف التخصصات العلمية.

وأفاد بأن الهيئة دأبت على الاهتمام بثروة الكويت البشرية وأخذت على عاتقها تمكين وتمهين الشباب ورعايتهم عبر طرح العديد من البرامج والمشروعات المتاحة لهم مشددة على أهمية استثمار العنصر الشبابي الوطني.

من جانبه، قال رئيس قسم

الاقتصاد بكلية العلوم الادارية في جامعة الكويت د.أنور الشريعان في كلمة مماثلة إن البرنامج شارك به مجموعة من اساتذة القانون الدولي لتأهيل محكمين كويتيين لخلق فرص عمل دولية للشباب.

وأوضح د.الشريعان أن مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الادارية يعمل على المساهمة في خدمة الشباب وتأهيلهم لوظائف أفضل من خلال المهارات العديدة التي يحتضنها المركز ويعمل على تطويرها وصقلها.

وأكد أهمية تواجد محكمين كويتيين تجاريين دوليين نظرا لشح المحكمين الكويتيين في الكويت ولخلق فرص عمل للشباب بمراكز التحكيم التجاري الدولي، مشيرا الى أن الشباب الكويتي يمتلك القدرة على العمل في أي مجال بكفاءة عالية.

من ناحيتها، ذكرت الممثل الإقليمي لمركز التحكيم التجاري الأوروبي- الصيني المحامية أريج حمادة أنها قدمت مبادرة برنامج المحكم التجاري الدولي الأول من نوعها إلى الهيئة العامة للشباب بالتعاون مع مركز هامبورغ للتحكيم التجاري الدولي ومركز التحكيم التجاري الصيني- الأوروبي في ألمانيا ومركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.

وأوضحت حمادة أن الهدف من البرنامج خلق فرص وظيفية دولية للشباب الكويتي في مراكز التحكيم التجارية الدولية بمختلف دول العالم من خلال تأهيلهم ليصبحوا محكمين دوليين في مجال التجارة الدولية، لافتة إلى أن البرنامج يهدف إلى خلق جيل جديد واعد في مجال التحكيم التجاري الدولي، وهي مبادرة جديدة من نوعها وتعد الأولى في الشرق الأوسط من ناحية دعم الشباب.

وتابعت أن البرنامج استهدف الشباب الكويتي من عمر 23 - 34 عاما والحاصلين على بكالوريوس في القانون أو الهندسة أو المحاسبة بشرط إجادة اللغة الإنجليزية كون التدريب أثناء البرنامج باللغة الانجليزية، لافتة إلى أنه كان يفترض تدريب 30 شخصا، لكن تقدم للتسجيل حوالي 200 شخص وتمت مقابلة 164 من المستوفين للشروط وتم قبول 76 شخصا منهم، وفي النهاية استطاع اجتياز الاختبار 56 شخصا.

ولفتت حمادة إلى أن 7 محامين محكمين دوليين من ألمانيا هم من قاموا بتدريب المشاركين في البرنامج وهم يعتبرون من أشهر وأكبر المحامين في أوروبا وكان عملهم تطوعيا، لكن الهيئة العامة للشباب تكفلت بمصاريف استضافتهم وتنظيم البرنامج التدريبي.

مرحلة متقدمة

وأفادت حمادة بأن الشهادات التي حصل عليها مجتازو البرنامج تم التوقيع عليها من قبل مركزي تحكيم دوليين هما غرفة هامبورغ للتحكيم التجاري ومركز التحكيم الصيني - الأوروبي، وهما تابعان لغرفة الصناعة والتجارة الألمانية في هامبورغ بعدما اجتازوا 56 ساعة مدة البرنامج التدريبي، لافتة إلى أن فترة التدريب كانت يوميا من الساعة 4 حتى الساعة 10 مساء في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.

وأشارت حمادة إلى أنه تم قبول 9 من المشاركين في البرنامج ليصبحوا أعضاء في مركز التحكيم الصيني -الأوروبي، مما يعد نجاحا للبرنامج وهو ما يعد دخولهم للمرحلة الثانية في مجال العمل في مراكز التحكيم التجارية الدولية، مضيفة: نحن في هذا البرنامج لن نكتفي فقط بتأهيلهم بل سنسعى إلى تقديم كل الدعم لتعيينهم في المراكز والمنظمات الدولية.

وأعربت عن فخرها بجميع الكفاءات الكويتية الشبابية التي شاركت في البرنامج من مختلف التخصصات، مشيرة إلى أن البرنامج سيستمر في السنوات القادمة بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة من أجل تأهيل وتعيين كفاءات وطنية مؤهلة للعمل في مجال التحكيم التجاري.

وأشارت حمادة إلى أن المحاضرين في البرنامج التدريبي أبدوا إعجابهم الشديد بالشباب المشاركين في البرنامج وبأسلوب نقاشهم الدقيق وذكائهم في تحليل القضايا، معربة عن فخرها بهذه الكوكبة من خريجي برنامج المحكم التجاري الدولي.

مندمجين عيالنا في
الامتحان

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

جمعية المحامين الكويتية
اصلاح

بدعوة كريمة من فريق تنور التطوعي وشركة الضبط لاعمال المحاماة و قهوة نواة في عسير بالمملكة العربية السعودية وقد شاركت المحامية أريج حمادة ورئيسة تحرير مجلة التحديات القانونية بحلقة نقاشية لعرض تجربتها في المحاماة وكيف استطاعت ان تتغلب على كافة التحديات التي واجهتاها لكي تحقق النجاح وكان ذلك بحضور نخبة من المحاميات والمحامين ورواد ورائدات الاعمال السعوديين .

المحامية/ دانة نصر الله

Lawyerdanah@gmail.com

إلغاء ديوان الخدمة

لا اصلاح ممكن دون وضع الكفاءات في مكانها المناسب. ولعل البدايه تكون من خلال الغاء ديوان الخدمه الذي اسهم في تكدس الخريجين لسنوات وعدم وضعهم في الاماكن التي تناسب تخصصاتهم وطموحاتهم.

وهـدم امالهم في العمل بما يحبونه وأفنوا اوقاتهم في دراسـته. ومـن ثم البطاله المقنعه .

لا بد من انشاء هيئه او جهاز رصد للكفاءات من دون الحاجه للاستعانه بالواسطه. يكون التركيز منصباً على مصلحة الجهاز الحكومي نفسه وانهاء العمل بالواسطات بكل أشكالها، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وتكافؤ الفرص.

تكون الغايه من الجهاز او الهيئة جمع البيانات المتخصصة بالخريجين الباحثين عن الوظائف واصحاب الخبرات. وعند وجود شواغر مناسبة للجهات يتم التعيين والربط من خلال هذا الجهاز.

بالاضافه للتنسيق مع التعليم العالي لوضع ملفات خاصه بالخريجين اصحاب الشهادات العليا من الخارج.. الامر الذي من شأنه اثراء الادارات المحليه بالكفاءات الكويتيه المطعمه بالخبره من الخارج.

الشباب هم اللبنه الاساسية في تطور اي مجتمع. واعطاءهم الفرص التي يستحقونها لا شك سينعكس إيجاباً على العمل الحكومي.

فكم من شابا وشابه تهدمت احلامهم بعد تخرجهم بالالتحاق بالعمل الذي ارادوه.

و كم من خريج جامعة ضاعت من عمره سنين في انتظار ديوان الخدمه.

و كم شخص رأي غيره يهبط بالبراشوات في مناصب قيادية هو ليس اهل لها.

ألم يأن الاوان للتغيير..

Legal Challenges

GLOBAL JOURNAL OF LAW & ECONOMICS

التحديـــات القـانونيـــة

مجلة قانونيـة اقتصاديـة دوليـة

رئيسة التحرير:

المحامية/ أريج حمادة

Legalchallenges | @Legalchallenges | +965 99650888

LEGALCHALLENGESMAGAZINE.COM